الصورة: الرئيس التونسي قيس سعيّد خلال اجتماع للمجلس الأعلى للجيوش. © Anadolu Agency via Getty Images

تونس: تدهور حقوق الإنسان على مدى عام منذ هيمنة الرئيس على السلطة

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1- ملخص **2**

2- المنهجية **5**

3- خلفية **6**

4- استفحال استخدام المراسيم **9**

4-1 تقويض الحق في محاكمة عادلة 9

4-2 تهديد حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها 11

4-3 قيود جديدة على حرية التعبير 13

5- انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن والقضاء **14**

5-1 قرارات تعسفية بمنع السفر 14

5-2 الإقامة الجبرية والاحتجاز بشكل تعسفي 15

5-3 تزايد الملاحقات القضائية العسكرية للمدنيين 17

5-4 الملاحقة القضائية لمعارضين سلميين 20

5-5 ردع مظاهرات سلمية 24

6- نتائج وتوصيات **29**

المرفق 1- رسالة إلى رئيسة الحكومة **30**

1- ملخص

في 25 جويلية/تموز 2021، ظهر الرئيس قيس سعيّد على شاشات التليفزيون الرسمي التونسي ليعلن أنه في ضوء الأزمات المتعدِّدة التي تجتاح تونس، فقد قرر إقالة رئيس الحكومة، وتجميد كل اختصاصات مجلس نواب الشعب (البرلمان) ورفع الحصانة عن أعضائه، وتولي رئيس الدولة السلطة التنفيذية في البلاد، مستندًا في ذلك إلى الصلاحيات الممنوحة له بموجب الدستور، على حد قوله.[1] ومنذ ذلك الحين، قرر الرئيس قيس سعيّد حل مجلس نواب الشعب، ومنح نفسه صلاحيات لا حدود لها في الحكم والتشريع، فأصدر ما لا يقل عن 68 مرسومًا دون مراجعة أو إشراف من أي هيئة أخرى.

كما قرر الرئيس تعليق العمل بجميع أحكام الدستور، باستثناء التوطئة والبابين الأولين، وقدَّم مشروعًا لإعادة تشكيل نظام الحكم في تونس، بصياغة دستور جديد، سوف يُطرح للاستفتاء في 25 جويلية/تموز 2022. ومن شأن مشروع الدستور، في حال اعتماده، أن يؤدي إلى إضعاف استقلالية القضاء، ومنح الرئيس صلاحية إعلان حالة الطوارئ إلى أجل غير مُسمى والحكم بدون أي رقابة، وقد يتيح للسلطات فرض قيود على حقوق الإنسان، استنادًا إلى مسوغات دينية ذات صياغات مُبهمة.[2]

وقد أشار الرئيس قيس سعيّد مرارًا في خُطبه إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان. إلا إنه، في سياق توطيد سلطاته منذ جويلية/تموز 2021، فكّك أو عرَّض للخطر ضمانات مؤسساتية جوهرية لحقوق الإنسان، مما يُعد تراجعًا، أو يُنذر بالتراجع، عن مكاسب بارزة حققتها ثورة تونس عام 2011. فقد حلَّ الهيئة المستقلة المُختصة بالإشراف على القضاء في تونس، ومنح نفسه صلاحية التدخل في عمل القضاء، بما في ذلك صلاحية عزل القضاة بإجراءات عشوائية؛ كما حلَّ الهيئة الوقتية المُكلفة بفحص مدى دستورية القوانين الجديدة؛ ومنع أي شخص من الطعن في المراسيم التي يصدرها من خلال المحكمة الإدارية التونسية. وقد سُرب مشروع قانون للجمعيات، يمكن في حال اعتماده أن يفرض قيودًا على حقوق منظمات المجتمع المدني.

ورغم أن السلطات امتنعت عن شن حملة قمع واسعة ضد خصوم الرئيس قيس سعيّد، إلا أنها استهدفت منتقديه ومن تعتبرهم أعداء للرئيس بقرارات تعسفية بمنع السفر، أو الإقامة الجبرية، أو الاحتجاز، وكذلك بإجراءات جنائية. وأجرت السلطات القضائية، بما في ذلك المحاكم العسكرية تحقيقات أو محاكمات استهدفت عددًا من الشخصيات التونسية البارزة، ومن بينهم صحفيون وأعضاء في مجلس نواب الشعب وسياسيون، بالإضافة إلى رئيس سابق، بتهم من قبيل القذف والإهانة وتهديد النظام العام أو أمن الدولة، وهي تهم ترجع إلى ممارستهم لحقهم في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي.

وفي سياق البحث في تأثير هيمنة الرئيس قيس سعيّد على السلطة على وضع حقوق الإنسان في تونس، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 37 شخصًا، بينهم 15 من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛ وراجعت وثائق قضائية؛ وحلَّلت قوانين تونسية في ضوء التزامات تونس بموجب القانون الدولي، كما راجعت خطبًا وتصريحات رسمية أدلى بها الرئيس قيس سعيّد ووزراء في الحكومة.

ومنذ أن منح الرئيس قيس سعيّد نفسه الحق الحصري في التشريع، أصدر ما لا يقل عن خمسة مراسيم تؤدي إلى إضعاف أو إلغاء ضمانات مؤسساتية حيوية لحقوق الإنسان، ولعل أبرزها أنه قوَّض بشدة استقلالية القضاء التونسي. ففي 12 فيفري/شباط 2022، أصدر الرئيس قيس سعيّد المرسوم رقم 11-2022 المتعلق بحل المجلس الأعلى للقضاء، وهو هيئة مستقلة تتألف من قضاة بالإضافة إلى خبراء في المجال القانوني والمالي ومجال الضرائب والمحاسبات، ومعظمهم يُختارون من أقرانهم، وأُنشئ بعد الثورة التونسية عام 2011 ليتولى الإشراف على القضاء وحمايته من تدخل السلطة التنفيذية. واستعاض الرئيس قيس سعيّد عن المجلس بهيئة مؤقتة يعيّن الرئيس بعضًا من أعضائها، كما منح نفسه في المرسوم صلاحية التدخل في تعيين القضاة وممثلي النيابة وفي مساراتهم الوظيفية وإقالتهم. وفي 1 جوان/حزيران 2022، واصل الرئيس هذا المسار عبر منح نفسه صلاحية عزل القضاة بإجراءات عشوائية، بناء على أسباب مُبهمة تتعلق بمزاعم عن سوء السلوك، مما يستدعي اتخاذ إجراءات قضائية ضدهم.

---

1 الصفحة الرسمية للتلفزة الوطنية التونسية، على الرابط: https://www.facebook.com/TVN.Tunisie/videos/1294652594286524/.

2 منظمة العفو الدولية، بيان صحفي، "تونس: مشروع الدستور الجديد يقوِّض استقلالية القضاء ويُضعف ضمانات حقوق الإنسان، 5 جويلية/تموز 2022. على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/07/tunisia-new-draft-constitution-undermines-independence-of-judiciary-and-weakens-human-rights-safeguards/.

وفي اليوم نفسه، عزل الرئيس بإجراءات عشوائية 57 قاضيًا. وحتى اليوم، لم يتمكن القضاة المعزولون من الطعن في قرارات عزلهم، ولم يُقدم لهم أي تبرير لأسباب عزلهم.

وشنَّ الرئيس قيس سعيِّد مرارًا هجومًا لفظيًا ضد المجتمع المدني. ففي خطاب مُصوَّر بالفيديو، يوم 22 فيفري/شباط 2022، اتهم الرئيس منظمات المجتمع المدني بخدمة مصالح أجنبية والسعي للتدخل في السياسات التونسية، وقال إنه يعتزم منع هذه المنظمات من تلقي أي تمويل من الخارج.[3] وجاء هذا الخطاب بعد وقت قصير من تسرُّب مشروع قانون قمعي بشأن الجمعيات، من شأنه في حال اعتماده أن يلغي كثيرًا من الجوانب الأساسية لمرسوم الجمعيات الصادر عام 2011، والذي أتاح للمجتمع المدني في تونس أن يزدهر، بما في ذلك القدرة على التسجيل وتلقي تمويل أجنبي دون موافقة السلطات. وينص مشروع القانون المُسرب على منح السلطات صلاحيات واسعة للتدخل في إنشاء منظمات المجتمع المدني وأوجه نشاطها وبياناتها العامة وتمويلها.

وفي أعقاب 25 جويلية/تموز 2022، وضعت قوات الأمن التونسية 11 عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس نواب الشعب والمسؤولين السابقين قيد الإقامة الجبرية بشكل تعسفي، وفرضت قرارات تعسفية بمنع السفر على ما لا يقل عن 50 شخصًا، بينهم قضاة ومسؤولون حكوميون ورجال أعمال. وقد توقفت القرارات التعسفية بمنع السفر بعد أن أصدر الرئيس قيس سعيِّد تصريحًا، في 17 سبتمبر/أيلول 2021، طالب فيه عناصر شرطة الحدود بعدم منع أي شخص من السفر إلا الخاضعين لإجراءات قضائية. ومع ذلك، منع عناصر شرطة الحدود في مطار تونس خلال الشهرين الماضيين ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس نواب الشعب من السفر للخارج، دون تقديم أي أدلة على وجود أوامر قضائية بمنعهم من مغادرة البلاد.[4]

وفي تصعيد كبير، قبضت السلطات بصورة تعسفية، يوم 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، على رجلين، أحدهما وزير سابق للعدل وقيادي في حزب النهضة المعارض للرئيس قيس سعيِّد، ونقلتهما إلى أماكن سرية، وفيما بعد نقلت الوزير السابق إلى المستشفى بعد أن أعلن الإضراب عن الطعام. كما اعتدى أعوان الأمن على الوزير السابق لدى القبض عليه. واحتجزت السلطات الرجلين لمدة 67 يومًا دون السماح لهما بالاتصال بمحامين، ثم أطلقت سراحهما بدون توجيه تهم لهما، يوم 7 مارس/آذار 2022.

كما زادت المحاكم العسكرية بشكل كبير من استهداف المدنيين، فحاكمت ما لا يقل عن 12 مدنيًا منذ 25 جويلية/تموز 2021. وعلى سبيل المقارنة، فقد وثَّقت منظمة العفو الدولية وغيرها من جمعيات حقوق الإنسان ست حالات لمدنيين حُوكموا أمام محاكم عسكرية في تونس خلال السنوات العشر السابقة. ومن بين الذين مثلوا لهذه المحاكمات ستة أشخاص على الأقل حُوكموا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، بما في ذلك انتقاد الرئيس قيس سعيِّد علنًا.

ومنذ 25 جويلية/تموز 2021، أجرت المحاكم تحقيقات ومحاكمات طالت 29 شخصًا على الأقل، بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وأغلب هؤلاء من أعضاء مجلس نواب الشعب الذي تم حلُّه. وفي ست من هذه الحالات، حُوكم مدنيون أمام محاكم عسكرية بسبب انتقادهم للرئيس قيس سعيِّد أو استنادًا إلى تهم مُفترضة مثل القذف والتشهير، أو تهم مُبهمة وفضفاضة من قبيل "تهديد أمن الدولة". وفي حالتين على الأقل، فتحت السلطات القضائية تحقيقات ضد أشخاص بعينهم، بعد أن طالب الرئيس علنًا بإجراء التحقيقات، أو أعلن عن إجراء تحقيقات مع أولئك الأشخاص.[5]

وقد أحجمت قوات الأمن في معظم الأحيان، منذ 25 جويلية/تموز 2021، عن قمع تجمعات عامة كبرى مناهضة للحكومة. ومع ذلك، فقد منعت المظاهرات، مرتين على الأقل، في يوم له أهمية رمزية كبيرة وفي أماكن ذات رمزية أيضًا. ففي جانفي/كانون الثاني 2022، منعت قوات الأمن مؤقتًا كل التجمعات العامة استنادًا لأسباب صحية، واستخدمت القوة المفرطة لتفريق متظاهرين مناهضين للرئيس حاولوا التجمع في وسط تونس العاصمة يوم 14 جانفي/كانون الثاني، الذي يوافق الذكرى الحادية عشرة للثورة التونسية. كما استخدمت الشرطة القوة لمنع متظاهرين مناهضين للرئيس من التجمع أمام مقر الهيئة العليا للانتخابات، يوم 4 جوان/حزيران 2022، حيث كانوا يعتزمون دعوة التونسيين إلى مقاطعة الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد الذي طرحه الرئيس، والمقرر أن يجري يوم 25 جويلية/تموز 2022.

ولتعديل المسار وإعادة ترسيخ الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان، فإن منظمة العفو الدولية تحثُّ الرئيس قيس سعيِّد على أن يلغي فورًا المرسوم رقم 35-2022 والمرسوم رقم 11-2022، اللذين يضعفان استقلالية القضاء، وأن يلتزم علنًا بحماية حقوق

---

3 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 22 فيفري/شباط 2022. على الرابط:
./HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/PRESIDENCE.TN/VIDEOS/959141931436749

4 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 17 سبتمبر/أيلول 2021. على الرابط:
.HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/PRESIDENCE.TN/PHOTOS/A.715543011837092/4632882793436408/?TYPE=3

5 في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2021، طلب الرئيس قيس سعيِّد من وزيرة العدل، ليلى جفَّال، فتح تحقيق ضد شخص وصفه دون أن يسميه بأنه "في عداد أعداء تونس"، فيما يُعتبر إشارة واضحة للرئيس الأسبق المنصف المرزوقي، وذلك بالنظر إلى ملابسات الحدث ووصف الرئيس قيس سعيِّد لذلك الشخص. وفي 30 مارس/آذار 2022، قال الرئيس قيس سعيِّد إن تحقيقًا جنائيًا سوف يُفتح بحق حوالي 120 من أعضاء مجلس نواب الشعب، الذي كان مُجمَّدًا آنذاك، بعد أن عقدوا جلسة عامة عبر الإنترنت في ذلك اليوم، فيما يُعد تحديًا للرئيس.

المجتمع المدني التي يكفلها المرسوم رقم 88-2011. ويجب على السلطات التونسية الكف عن أسلوب فرض قرارات تعسفية بمنع السفر، أو بالإقامة الجبرية، أو غيرها من أشكال الاحتجاز التعسفي؛ والكف عن إجراء تحقيقات ومحاكمات جنائية للأشخاص بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. كما يجب على السلطات وضع حد لأسلوب محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، والسماح للمتظاهرين السلميين بعقد تجمعات عامة للتعبير عن آرائهم، وعدم استخدام القوة غير المشروعة في التصدي الأمني للمظاهرات. ويجب على السلطات أيضًا إلغاء أو تعديل القوانين المُستخدمة لفرض قيود على حرية التعبير، وإجراء تحقيقات ومحاسبة أي مسؤول تثبت مسؤوليته عن انتهاكات حقوق الإنسان الموثَّقة في التقرير الحالي.

2- المنهجية

في سياق البحوث لإعداد هذا التقرير الموجز، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 37 شخصًا، بينهم 15 من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى شهود عيان على الانتهاكات، وأفراد من عائلات الضحايا، ومحامين يمثلون الضحايا. وأجرى باحثو المنظمة هذه المقابلات عبر الهاتف أو وجهًا لوجه، وجرى معظمها باللغة العربية، وبعضها بالفرنسية أو الإنجليزية.

وراجعت منظمة العفو الدولية وثائق قضائية، بما في ذلك شكاوى قانونية تقدم بها محامون بالنيابة عن ضحايا، ووثائق تتعلق بالتحقيق مع الضحايا ومحاكمتهم. وحلَّلت المنظمة تشريعات تونسية، من بينها قوانين ومراسيم صدرت قبل 25 جويلية/تموز 2021 وبعده، بالإضافة إلى أوامر رئاسية وغيرها من النصوص القانونية ذات الصلة، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاهدات لحقوق الإنسان انضمت إليها تونس كدولة طرف. واطَّلعت المنظمة على معلومات مفتوحة المصدر، مثل التقارير الإخبارية وتقارير صادرة عن الأمم المتحدة، واعتمدت على بحوث وإصدارات لمنظمات معنية بحقوق الإنسان، من بينها هيومن رايتس ووتش، ومراسلون بلا حدود، والمركز الدولي للقوانين غير الربحية، ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، واللجنة الدولية للحقوقيين.

وراجعت المنظمة تصريحات رسمية وخطبًا أدلى بها الرئيس قيس سعيِّد، وهي مُتاحة على الصفحة الخاصة برئاسة الجمهورية التونسية على موقع فيسبوك؛ وتصريحات رسمية مُتاحة على الصفحات الخاصة بالحكومة والوزارات التونسية على فيسبوك؛ بالإضافة إلى إحصائيات رسمية مُتاحة على موقع وزارة الصحة، وموقع مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات.

وبعثت منظمة العفو الدولية النتائج والتوصيات التي تضمنها التقرير الموجز الحالي في رسالة إلى الحكومة التونسية بتاريخ 13 جويلية/تموز 2022.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن شكرها وامتنانها العميق للمحامين وأصدقاء وأهالي ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، الذين قدموا إرشادات ومعلومات لدعم البحوث الخاصة بإعداد هذا التقرير الموجز، وكذلك للضحايا الذين وافقوا على عرض تجاربهم.

3- خلفية

أنهت الإطاحة بديكتاتور تونس السابق، زين العابدين بن علي، في 14 جانفي/كانون الثاني عام 2011، بشكل مفاجئ خمسة عقود من القمع في تونس، وفتحت الباب لتحول ديمقراطي في هذا البلد. فبين ليلة وضحاها تقريبًا، بدأ الزعماء المؤقتون وممثلو المجتمع المدني والمواطنون التونسيون العاديون في ممارسة حقهم في حرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، سعيًا لبناء نظام جديد للحكم يقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011، صوَّت التونسيون لانتخاب مجلس تأسيسي مؤقت، تولى صياغة دستور جديد. ويُنشئ الدستور، الذي اعتُمد في عام 2014، نظام حكم يجمع بين النظام البرلماني والرئاسي، حيث تتوزع السلطة التنفيذية بين الحكومة ورئيس الحكومة من جهة، ورئيس الجمهورية الذي يُنتخب بشكل منفصل، من جهة أخرى. كما استحدث القادة مؤسسات رسمية جديدة، من بينها لجنة مستقلة للانتخابات، وهيئة قضائية مستقلة للإشراف على تعيين القضاة ووكلاء النيابة ونقلهم وترقيتهم واتخاذ الإجراءات التأديبية ضدهم. واعتمد القادة قوانين جديدة أو عدَّلوا قوانين قديمة في مسعى لإرساء ضمانات لحقوق الإنسان.[6]

وتضمن دستور عام 2014 بابًا عن الحقوق والحريات، استحدث ضمانات غير مسبوقة لحماية حقوق مدنية وسياسية أساسية، من بينها الحق في المساواة أمام القانون، وحق المتهم في أن يُعتبر بريئًا حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة، والحق في عدم التعرض للقبض أو الاحتجاز تعسفيًا، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والحق في التجمع السلمي.[7]

كما نصَّ الدستور على أن تتولى محكمة دستورية صلاحية إبطال القوانين التي تعتبرها غير دستورية، بما في ذلك القوانين التي لا تتماشى مع حقوق الإنسان المكفولة في الدستور، وكذلك الفصل في المنازعات بشأن تفسير الدستور نفسه.[8] إلا إن هذه المحكمة لم تتشكل، نظرًا لعدم اتفاق أعضاء مجلس نواب الشعب في دوراته المتعاقبة على اختيار أعضاء المحكمة.[9]

وأُجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية في عامي 2014 و2019. وفي الوقت نفسه، لم يتمكن القادة التونسيون من معالجة ارتفاع معدلات البطالة وتزايد تكاليف المعيشة. وفي انتخابات عام 2019، انتُخب قيس سعيِّد، وهو أستاذ سابق للقانون بلا خلفية سياسية أو انتماء حزبي، رئيسًا للجمهورية، في اقتراع اعتُبر رفضًا لنظام الحكم القائم في البلاد.[10]

وفاز حزب النهضة، ذو التوجه الإسلامي المعتدل، بأكبر عدد من مقاعد مجلس نواب الشعب، ولكن لم يحصل أي حزب على أغلبية مطلقة. وفي النهاية، أقر المجلس تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة إلياس الفخفاخ، الذي سمَّاه الرئيس قيس سعيد. وفي جويلية/تموز 2020، استقال إلياس الفخفاخ وسط اتهامات بالفساد نفاها هو، فعيَّن الرئيس قيس سعيِّد وزير الداخلية هشام

---

6 في 2 فيفري/شباط 2016، على سبيل المثال، اعتمد مجلس نواب الشعب القانون عدد 5 لسنة 2016، المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الاجراءات الجزائية، والذي منح المشتبه فيه الحق في اختيار محامٍ منذ احتجازه. انظروا: HTTPS://LEAGISLATION-SECURITE.TN/AR/LAW/45564.

7 دستور تونس لعام 2014، الباب الثاني، والفصول المُشار إليها على وجه الخصوص هي 21، و27، و29، و31، و35، و37. وانظروا أيضًا البيان المشترك بشأن الدستور التونسي لعام 2014، والصادر عن منظمة العفو الدولية ومجموعات أخرى لحقوق الإنسان:
"TUNISIA: LET CONSTITUTION HERALD HUMAN RIGHTS ERA", 31 JANUARY 2014. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/EN/DOCUMENTS/MDE30/003/2014/EN/

8 دستور تونس لعام 2014، الفصول 80، و88، و101، والفصول من 118 إلى 124، والفصل 148(2)(5).

9 JURIST, "IN TUNISIA, PRESIDENT'S POWER GRAB AND AN ABSENT CONSTITUTIONAL COURT", 27 AUG 2021. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://WWW.JURIST.ORG/COMMENTARY/2021/08/ERIC-GOLDSTEIN-TUNISIA-PRESIDENTIAL-POWER/

10 معهد بروكينغز، "الدخلاء السياسيون يكسحون الانتخابات الرئاسية التونسية، 16 سبتمبر/أيلول 2019. على الرابط: HTTPS://BROOK.GS/3AQ9WUM؛ WASHINGTON POST, "IN A BLOW TO ITS POLITICAL ELITES, A MODEST LAW PROFESSOR IS SET TO BECOME TUNISIA'S NEXT PRESIDENT", 13 OCT 2019. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://WWW.WASHINGTONPOST.COM/WORLD/MIDDLE_EAST/AS-TUNISIANS-VOTE-IN-PRESIDENTIAL-RUNOFF-A-POLITICAL-OUTSIDER-IS-CERTAIN-TO-WIN/2019/10/13/8427D328-EB95-11E9-A329-7378FBFA1B63_STORY.HTML ; BBC, "TUNISIA ELECTION: KAIS SAIED TO BECOME PRESIDENT", 14 OCT 2019. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://WWW.BBC.COM/NEWS/WORLD-AFRICA-50032460

المشيشي ليحلَّ محله. وتولى هشام المشيشي رئاسة الحكومة في سبتمبر/أيلول 2020، بعد أن نال مع حكومته ثقة مجلس نواب الشعب.

واعتبارًا من ديسمبر/كانون الأول 2020، ضرب وباء فيروس كوفيد-19 تونس بقوة، إذ أصيب مليون شخص على الأقل بالفيروس وتوفي أكثر من 28 ألف شخص من مجموع السكان البالغ حوالي 11,7 مليون نسمة، وفقًا لإحصائيات رسمية. وأدى التأخير في حملة التطعيم وتخفيف تدابير التباعد الاجتماعي إلى تفشي فيروس كوفيد-19 وخروجه عن نطاق السيطرة في صيف عام 2021، حيث سجلت تونس 42,3 حالة وفاة جديدة بالفيروس لكل 100 ألف نسمة، وهي أعلى نسبة وفيات في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية في جويلية/تموز من ذلك العام.[11] كما زاد الوباء من أعباء الاقتصاد المتعثر منذ فترة طويلة، فأدى إلى انكماشه وارتفاع البطالة.[12] وبلغ الغضب الشعبي ذروته من عدم قدرة حكومة هشام المشيشي، وكذلك مجلس نواب الشعب في نظر الكثيرين، عن معالجة الأزمتين المتلازمتين.[13]

وفي 25 جويلية/تموز 2021، قرر الرئيس قيس سعيّد إقالة هشام المشيشي، الذي كان رئيسًا للحكومة آنذاك، وتجميد سلطات مجلس نواب الشعب، وارسال قوات الجيش لمحاصرة مبنى المجلس، وإعلان من خلال التليفزيون الرسمي توليه كامل السلطة التنفيذية، مستشهدًا بالفصل 80 من الدستور.[14] ويجيز هذا الفصل للرئيس اتخاذ تدابير استثنائية في حالة وجود "خطر داهم" مهدد لكيان الوطن. ولكن الفصل ينصُّ أيضًا على أن يظل "مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة"، كما يجيز الطعن في استمرار التدابير الاستثنائية بعد مُضي شهر على سريانها أمام المحكمة الدستورية، غير الموجودة حاليًا.

وفي 22 سبتمبر/أيلول 2021، أصدر الرئيس قيس سعيّد الأمر الرئاسي 117-2021، الذي نصَّ على تعليق العمل بجميع أحكام الدستور، باستثناء التوطئة والبابين الأولين، ومنح الرئيس كامل السلطة التنفيذية والصلاحية الحصرية في إصدار قوانين جديدة بمراسيم.[15] كما نصَّ على مواصلة تعليق اختصاصات مجلس نواب الشعب، وحلّ الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، ومنع أي شخص من الطعن في المراسيم. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2021، قرر الرئيس قيس سعيّد تكليف نجلاء بودن، وهي أستاذة جيولوجيا سابقة، برئاسة حكومة أقر هو أعضاءها.

ومنذ ذلك الحين، أصدر الرئيس قيس سعيّد ما لا يقل عن 68 مرسومًا. وعادة ما تظهر هذه المراسيم في الرائد الرسمي (الجريدة الرسمية) دون إشعار مُسبق، أو نقاشات ومداولات عامة مُسبقة.

وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 2021، أعلن الرئيس قيس سعيّد خارطة طريق سياسية لتونس، تتمثل في "استشارة وطنية" في مطلع عام 2022، في شكل استبيان عبر الإنترنت لتقييم ما يطلبه التونسيون من حكومتهم؛ واستفتاء في 25 جويلية/تموز 2022 يصوت فيه التونسيون على دستور جديد؛ وانتخابات لاختيار مجلس تمثيلي جديد في 17 ديسمبر/كانون الأول 2022.[16]

وفي 18 فيفري/شباط 2022، جدَّد الرئيس قيس سعيّد حالة الطوارئ، السارية منذ عام 2015، ومدَّدها حتى نهاية العام.[17]

---

11 منظمة العفو الدولية، "تونس: خطة التطعيم ضد فيروس كوفيد-19 يجب أن تتسم بالعدالة والشفافية"، 15 جويلية/تموز 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/DOCUMENTS/MDE30/4459/2021/AR/؛ منظمة العفو الدولية، "لقاحات كوفيد-19 والحصول على الرعاية الصحية في أرياف تونس"، 25 أفريل/نيسان 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/DOCUMENTS/MDE30/5490/2022/AR/.

12 منظمة العفو الدولية، "جواز التلقيح" الخاص بفيروس كوفيد-19 غير متناسب وغير منطقي، 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/DOCUMENTS/MDE30/5120/2021/AR/.

13 PROGRAM ON MIDDLE EAST DEMOCRACY, "HOW COVID-19 HELPED LEGITIMATE THE TUNISIAN PRESIDENT'S POWER GRAB", 23 AUG 2021. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://POMED.ORG/HOW-COVID-19-HELPED-LEGITIMATE-THE-TUNISIAN-PRESIDENTS-POWER-GRAB/

14 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية للتلفزة الوطنية التونسية، 25 جويلية/تموز 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/TVN.TUNISIE/VIDEOS/1294652594286524/.

15 AMNESTY INTERNATIONAL / LE MONDE, "TUNISIA: CARVING UP THE CONSTITUTION REPRESENTS A THREAT TO HUMAN RIGHTS", 5 OCT 2021. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/EN/LATEST/NEWS/2021/10/CARVING-UP-THE-CONSTITUTION-REPRESENTS-A-THREAT-TO-HUMAN-RIGHTS/

16 REUTERS, "TUNISIA'S PRESIDENT SAYS HE WILL CALL CONSTITUTIONAL REFERENDUM, ELECTIONS NEXT YEAR", 13 DECEMBER 2021. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://WWW.REUTERS.COM/WORLD/AFRICA/TUNISIA-PRESIDENT-ANNOUNCES-REFERENDUM-ELECTIONS-2021-12-13/

17 أمر رئاسي عدد 73 لسنة 2022، الفصل الأول. على الرابط: HTTPS://LEGISLATION-SECURITE.TN/AR/LAW/105203.

وفي 30 مارس/آذار 2022، أعلن الرئيس قيس سعيّد حل مجلس نواب الشعب، الذي كان معلَّقًا آنذاك، بعد أن عقد أكثر من نصف أعضاء المجلس جلسة افتراضية عبر الإنترنت، في احتجاج على هيمنة الرئيس على السلطة. وقد فتحت السلطات القضائية تحقيقات جنائية مع 20 على الأقل من نواب المجلس.[18]

وفي 21 أفريل/نيسان 2022، أصدر الرئيس قيس سعيّد المرسوم رقم 22-2022، الذي نصَّ على إعادة تشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، لتصبح هيئة يعيّن الرئيس أعضاءها من بين مجموعة صغيرة من المرشحين المقترحين.[19] وسوف تتولى الهيئة الإشراف على الاستفتاء المُزمع عقده في 25 جويلية/تموز 2022.

وفي 19 ماي/أيار 2022، أصدر الرئيس قيس سعيّد المرسوم رقم 30-2022، الذي نصَّ على إنشاء الهيئة الوطنية الاستشارية لصياغة الدستور، والتي قام الرئيس باختيار أعضائها.[20] وفي 20 جوان/حزيران 2022، قدمت الهيئة مشروع الدستور إلى الرئيس لإدخال التعديلات النهائية عليه. وفي 30 جوان/حزيران 2022، نُشر النص النهائي لمشروع الدستور في الرائد الرسمي.[21] وفي 3 جويلية/تموز 2022، قال رئيس الهيئة، صادق بلعيد، إن نصَّ مشروع الدستور الذي نشره الرئيس قيس سعيّد لا يمت بصلة إلى النصّ الذي سلمته الهيئة.

18 أمر رئاسي عدد 309 لسنة 2022 يتعلق بحلّ مجلس نواب الشعب؛ منظمة العفو الدولية، "تونس: أسقطوا التحقيقات ذات الدوافع السياسية ضد نواب المعارضة"، 8 أفريل/نيسان 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/LATEST/NEWS/2022/04/TUNISIA-DROP-POLITICALLY-MOTIVATED-INVESTIGATION-AGAINST-OPPOSITION-MPS/.

19 مرسوم عدد 22 لسنة 2022.

20 مرسوم عدد 30 لسنة 2022.

21 أمر رئاسي عدد 578 لسنة 2022.

4- استفحال استخدام المراسيم

نصَّ الأمر الرئاسي رقم 117-2021، الذي أصدره الرئيس قيس سعيِّد في 22 سبتمبر/أيلول 2021، على منحه صلاحيات واسعة، من بينها صلاحية إصدار قوانين جديدة بمراسيم دون مراجعة أو رقابة من أي سلطة أخرى. ويمنح الأمر الرئيس صلاحية إصدار مراسيم تنظم جميع جوانب الحياة العامة تقريبًا، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والقضاء، والنقابات العمالية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والنشر العام، والأحوال الشخصية، وحقوق الإنسان.[22]

ورغم أن الفصل 4 من الأمر الرئاسي يحظر على الرئيس إصدار مراسيم جديدة تهدد حقوق الإنسان، فإن الأمر ينصُّ أيضًا على أن المراسيم لا تقبل الطعن بالإلغاء، وعلى حل الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، وهي هيئة مؤقتة كُلفت بفحص القوانين الجديدة لضمان تماشيها مع أحكام دستور عام 2014.[23]

ويقضي الأمر الرئاسي رقم 117-2021 بتعليق العمل بجميع أحكام الدستور التونسي، فيما عدا التوطئة والباب الأول المتعلق بأحكام عامة، والباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات.[24] ويكفل الباب الثاني من الدستور عدة حقوق، من بينها الحق في المساواة أمام القانون، وحق المتهم في أن يُعتبر بريئًا حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة، والحق في عدم التعرض للقبض والاحتجاز بصورة تعسفية، والحق في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والحق في التجمع السلمي.[25]

ويُذكر أن تونس دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وينصُّ الدستور التونسي على أن المعاهدات الدولية التي أقرها مجلس نواب الشعب وصادقت عليها تونس تُعد جزءًا من القانون التونسي.

4-1 تقويض الحق في محاكمة عادلة

فيما وُصف بأنه جزء من محاولات الرئيس قيس سعيِّد للقضاء على الفساد والإهمال في القضاء، أصدر الرئيس منذ فيفري/شباط 2022 مرسومين ينصَّان على منحه أولًا صلاحية التدخل في المسار المهني للقضاة وممثلي النيابة، ثم صلاحية عزلهم بإجراءات عشوائية استنادًا إلى أسباب مُبهمة ودون أن يكون لهم الحق في الطعن الفوري في قرار العزل.

ويُذكر أنه في عهد ديكتاتور تونس الأسبق، زين العابدين بن علي، كان القضاة وممثلو النيابة العاملون يخضعون لموافقة الرئيس ولنفوذه. وكان زين العابدين بن علي هو صاحب القرار النهائي في التعيينات القضائية استنادًا إلى ترشيحات من أعلى هيئة إشراف قضائية في البلاد، أي المجلس الأعلى للقضاء، الذي كان يرأسه زين العابدين بن علي، كما كان معظم أعضائه، على الأقل منذ عام 2005، إما مختارين من السلطة التنفيذية أو من أعضائها في الوقت نفسه.

وبعد الإطاحة بزين العابدين بن علي في عام 2011، استعاضت تونس عن المجلس الذي كان موجودًا في عهد زين العابدين بن علي بإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، وهو هيئة مستقلة تتألف من قضاة بالإضافة إلى خبراء في المجال القانوني أو المالي أو مجال الضرائب أو المحاسبات، ومعظمهم يُختارون من أقرانهم. وكُلف المجلس الأعلى للقضاء بالإشراف على تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم واتخاذ الإجراءات التأديبية ضدهم، مع توفير الحماية لهم من نفوذ السلطة التنفيذية والتشريعية.

---

22 أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021، الفصول 4، و5، و6، والفصول من 8 إلى 12، ومن 16 إلى 19.

23 أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021، الفصلان 7، و21.

24 أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021، الفصل 20.

25 دستور تونس لعام 2014، الباب الثاني، والفصول المُشار إليها على وجه الخصوص هي 21، و27، و29، و31، و35، و37. وانظروا أيضًا البيان المشترك والصادر عن منظمة العفو الدولية وجمعيات أخرى معنية بحقوق الإنسان:
"TUNISIA: LET CONSTITUTION HERALD HUMAN RIGHTS ERA", 31 JANUARY 2014. AVAILABLE ONLINE AT: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/EN/DOCUMENTS/MDE30/003/2014/EN/

وبعد شهور من إبداء ملاحظات علنية اتهم فيها الرئيس قيس سعيِّد القضاء بالفساد والإهمال، أعلن الرئيس، في خطاب مُصوَّر بالفيديو من مقر وزارة الداخلية يوم 5 فيفري/شباط 2022، أن المجلس الأعلى للقضاء يجب "أن يُعتبر في عداد الماضي من هذه اللحظة".[26]

وفي اليوم التالي، انتشرت قوات الشرطة خارج مقر المجلس لمنع أعضائه من الدخول.[27] وفي 12 فيفري/شباط 2022، أصدر قيس سعيِّد المرسوم رقم 11-2022، الذي يقضي بحل المجلس على أن تحل محله هيئة سُميت المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، كما يمنح الرئيس صلاحيات واسعة للهيمنة على المسارات الوظيفية للقضاة واتخاذ الإجراءات التأديبية ضدهم.[28]

وبموجب المرسوم رقم 11-2022، يعيّن الرئيس تسعة من أعضاء المجلس الأعلى المؤقت للقضاء، البالغ عددهم 21 عضوًا، من بين القضاة المتقاعدين، في حين يكون الأعضاء الاثنا عشر الباقون من كبار القضاة العاملين. وفي حالة حدوث شواغر، يجوز لرئيس الجمهورية تعيين من يراه مناسبًا من بين قائمة مرشحين يقدمها وزير العدل أو رئيس الحكومة.[29] كما يجوز للرئيس الاعتراض على تعيين أو نقل أو ترقية أي قاضٍ، وله أن يعيّن مرشحًا جديدًا إذا لم يقترح المجلس المعني مرشحًا بديلًا في غضون 10 أيام من إبلاغه باعتراض الرئيس على المرشح الأصلي للمجلس.[30]

ويجوز لرئيس الجمهورية، بموجب الفصل 20 من المرسوم، أن يطلب من المجلس إعفاء أي قاضٍ من منصبه، إذا اعتُبر أنه "يُخل بواجباته المهنية"، وهي عبارة مُبهمة. وفي هذه الحالة يصدر فورًا قرار بالإيقاف عن العمل ضد القاضي المعني لحين بت المجلس في طلب الإعفاء. وفي حالة عدم توصل المجلس إلى قرار بالبت في طلب الإعفاء خلال مدة أقصاها شهر واحد، تكون لرئيس الجمهورية سلطة اتخاذ قرار الإعفاء. وينص المرسوم على أنه يجوز للقضاة الطعن في الإجراءات التأديبية ضدهم أمام المحكمة الإدارية.[31]

وبالإضافة إلى ذلك، يعيد المرسوم رقم 11-2022 القاعدة التي كانت سائدة في عهد زين العابدين بن علي، والتي تحظر على القضاة الإضراب عن العمل أو ممارسة أي "عمل جماعي منظم من شأنه إدخال اضطراب أو تعطيل في سير العمل العادي بالمحاكم".[32]

وفي 1 جوان/حزيران 2022، زاد الرئيس قيس سعيِّد من إحكام قبضته على القضاء، بإصدار المرسوم رقم 35-2022، الذي يمنح رئيس الجمهورية سلطة إعفاء أي قاضٍ من منصبه حسبما يرى، بناءً على تقرير مُعلَّل من "الجهات المُخوَّلة"، التي لم يحددها المرسوم، يفيد بأن القاضي المعني يمثل تهديدًا يمس "بالأمن العام" أو "المصلحة العليا للبلاد"، أو نُسب إليه "ما من شأنه أن يمسَّ من سمعة القضاء أو استقلاليته أو حُسن سيره".[33] وبموجب المرسوم رقم 35-2022، تُثار دعوى عمومية ضد كل قاضٍ يتم إعفاؤه بالمعنى الوارد، ولا يجوز للقاضي المعني الطعن في الأمر الرئاسي المتعلق بإعفائه إلا بعد صدور حكم جزائي نهائي في الأفعال المنسوبة إليه.[34]

---

26 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 5 فيفري/شباط 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/PRESIDENCE.TN/VIDEOS/330334598837172/؛ اللجنة الدولية للحقوقيين، "تونس: يجب إنهاء الهجوم على القضاء"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.ICJ.ORG/WP-CONTENT/UPLOADS/2021/12/TUNISIA-ATTACKS-ON-THE-JUDICIARY-NEWS-PRESS-RELEASE-2021-ARA.PDF.

27 مقابلة عبر الهاتف مع يوسف بوزاخر، رئيس المجلس الأعلى للقضاء آنذاك، 7 فيفري/شباط 2022.

28 منظمة العفو الدولية، "تونس: حل أعلى هيئة قضائية يهدد حقوق الإنسان"، 25 فيفري/شباط 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/DOCUMENTS/MDE30/5269/2022/AR/.

29 مرسوم عدد 11 لسنة 2022، الفصول 3، 4، و5، و6، و8، و19.

30 مرسوم عدد 11 لسنة 2022، الفصل 19.

31 مرسوم عدد 11 لسنة 2022، الفصل 20.

32 مرسوم عدد 11 لسنة 2022، الفصل 9.

33 مرسوم عدد 35 لسنة 2022، الفصل 1.

34 مرسوم عدد 35 لسنة 2022، الفصل 1.

وفي يوم صدور هذا المرسوم، أعلن الرئيس قيس سعيّد، في تصريحات مُصوَّرة بالفيديو ونُشرت على فيسبوك، أنه يعتزم إقالة عدد من القضاة، واستشهد باتهامات فضفاضة، من بينها عرقلة التحقيقات في قضايا الإرهاب والفساد المالي والزنا، ولكنه لم يذكر في تصريحاته أسماء قضاة على وجه التحديد.

وفي وقت متأخر من مساء اليوم نفسه، نُشر المرسوم في الرائد الرسمي مع أسماء 57 قاضيًا قرر إقالتهم.[35]

ومن بين هؤلاء القضاة خيرة بن خليفة، التي عملت قاضية في محكمة سوسة، حيث قالت لمنظمة العفو الدولية إنها سمعت للمرة الأولى من صديق أن اسمها ورد في الرائد الرسمي ضمن القضاة المقالين. وأضافت أنه بعد مرور أكثر من أسبوعين، لم تكن السلطات قد أبلغتها بقرار إقالتها، أو قدمت لها أي تفسير لأسباب محددة لهذا القرار.[36]

وبالرغم من أن القانون الدولي لا ينص على نموذج واحد بعينه لضمان استقلالية القضاء، فإنه يشجع الدول على إنشاء سلطة للإشراف على القضاء لا تخضع لهيمنة السلطة التنفيذية أو التشريعية. ونتيجة للمرسوم رقم 11-2022 والمرسوم رقم 35-2022، أصبح القضاء التونسي قاصرًا عن المعايير الدولية لاستقلالية القضاء، ويمثل انتهاكًا للالتزامات بضمان محاكمة عادلة بموجب القانون الدولي.

وتنصُّ المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، الصادرة عن الأمم المتحدة، على أن "تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية، وينصّ عليه دستور البلد أو قوانينه، ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية".

وحددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، أن تدخُّل السلطة التنفيذية في عمل القضاء، بما في ذلك التحكُّم في تعيين القضاة ومساراتهم الوظيفية، يُعد انتهاكًا للحق في المحاكمة "أمام محكمة مختصة ومستقلة وحيادية"، حسبما كفلته المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه تونس.

كما نصت الفقرة 20 من التعليق العام رقم 32 الصادر عن اللجنة على أنه "يتعارض مع استقلال السلطة القضائية قيام السلطة التنفيذية بفصل قضاة من الخدمة، على سبيل المثال، قبل انقضاء مدة الولاية المحددة لهم، أو من دون إبداء أسباب محددة أو حصولهم على حماية قضائية فعَّالة تمكنهم من الاعتراض على الفصل من الخدمة".

4-2 تهديد حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها

تغيَّر نهج الرئيس قيس سعيّد تجاه المجتمع المدني على مدار العام الماضي. فقد التقى مع ممثلي بعض منظمات المجتمع المدني خلال الأسابيع التي أعقبت 25 جويلية/تموز 2021، إلا إنه أثار مؤخرًا شكوكًا في دوافع منظمات المجتمع المدني، وأعرب عن رغبته في فرض قيود على تمويلها.

وقد حذَّر الرئيس مرارًا من قوى أجنبية، لم يحددها، قائلًا إنها تمثل تهديدًا لتونس.[37] وفي تصريحات مُصوَّرة بالفيديو يوم 24 فيفري/شباط 2022، اتهم الرئيس منظمات المجتمع المدني بخدمة مصالح أجنبية، وأضاف إنه يعتزم "منع تمويل الجمعيات غير الحكومية من الخارج".[38]

---

35 أمر رئاسي عدد 516 لسنة 2022؛ منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 5 فيفري/شباط 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/PRESIDENCE.TN/VIDEOS/5000246053415829.

36 مقابلة منظمة العفو الدولية مع خيرة بن خليفة، 17 جوان/حزيران 2022.

37 في مثال آخر للاستشهاد بتهديدات مُفترضة من الخارج، قرر الرئيس قيس سعيِّد، في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2021، سحب جواز السفر الدبلوماسي من الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي، وطلب من وزيرة العدل ليلى جفَّال فتح تحقيق ضده، وذلك بعد أن أدلى المرزوقي بحديث في باريس حثَّ فيه الحكومة الفرنسية على العمل لمواجهة هيمنة الرئيس قيس سعيِّد على السلطة. وفي 21 ديسمبر/كانون الأول 2021، أصدرت محكمة في تونس العاصمة حكمًا غيابيًا على المرزوقي بالسجن أربع سنوات. انظروا الصفحات 29 من التقرير الحالي لمزيد من التفاصيل.

38 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 24 فيفري/شباط 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/PRESIDENCE.TN/VIDEOS/959141931436749/.

وفي مطلع فيفري/شباط 2022، سُرِّب مُقترح مرسوم يفرض قيودًا على الجمعيات، ومن شأنه التراجع عن كثير من أوجه التقدم التي تحققت في مجال حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها بعد عام 2011. ونُشر مُقترح المرسوم على الإنترنت.[39]

وفي حالة اعتماد مُقترح المرسوم هذا، فسوف يعدِّل المرسوم رقم 88-2011، الذي أصدره رئيس الجمهورية المؤقت عقب الثورة التونسية عام 2011 لمنع تدخل الدولة في عمل منظمات المجتمع المدني، وذلك بعد سنوات من الرقابة الصارمة في عهد الديكتاتور السابق زين العابدين بن علي. وينظم المرسوم رقم 88-2011 عمل منظمات المجتمع المدني، بينما يكفل حق هذه المنظمات في التواجد وممارسة أنشطتها بحرية.

ولم يسبق للسلطات أن أكدت رسميًا عزمها تعديل المرسوم رقم 88-2011، كما إنها لم تعلِّق علنًا على مُقترح المرسوم المُسرب. إلا إن وجود مُقترح مرسوم جديد، بالإضافة إلى خطاب الرئيس قيس سعيّد يوم 24 فيفري/شباط 2022، قد أثارا مخاوف واسعة النطاق في أوساط المنظمات التونسية والدولية المعنية بحقوق الإنسان.[40]

فمنذ اعتماد المرسوم رقم 88-2011، ازدهر المجتمع المدني في تونس، حيث سُجلت آلاف الجمعيات الجديدة غير الحكومية لدى السلطات، وبدأت تعمل في مجالات شتى، مثل التعليم والحياة الثقافية والرياضة والأعمال الخيرية وحقوق الإنسان.[41] وأسهمت المنظمات التونسية المعنية بحقوق الإنسان إسهامًا كبيرًا خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت الثورة التونسية، من خلال ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون في النقاش العام، والضغط لإدراجها في سياسات الدولة.

ومن بين الوسائل التي ساعد بها المرسوم رقم 88-2011 على إحداث تحول جذري في المجال المدني في تونس أنه أجاز إنشاء المنظمات غير الحكومية بمجرد إعلام السلطات المعنية فقط، بدلًا من اشتراط الحصول على ترخيص من الحكومة كما كان الحال في عهد زين العابدين بن علي، كما أجاز لها تلقي تمويل أجنبي بدون ترخيص مُسبق، مع خضوعها لشروط صارمة تتعلق بالشفافية وبالإعلان عن مصادر تمويلها. أما مُقترح المرسوم المُسرب فيستعيد الشرط الذي كان سائدًا في عهد زين العابدين بن علي والمتمثل في ضرورة حصول جمعيات المجتمع المدني على ترخيص حكومي لكي يتسنى لها ممارسة نشاطها، كما يقتضي حصول جمعيات المجتمع المدني على موافقة مُسبقة من البنك المركزي التونسي قبل الحصول على تمويل من جهات أجنبية.

وينصُّ مُقترح المرسوم على أنه لا يجوز أن تنطوي أنشطة جمعيات المجتمع المدني ومنشوراتها على "تهديد وحدة الدولة"، كما يجب أن تتوفر فيها "النزاهة" و"الحِرفيَّة"، وهي عبارات مبهمة وفضفاضة تفتح الباب لتفسيرات شخصية. ويجيز مُقترح المرسوم للسلطات أيضًا حل جمعيات المجتمع المدني بإجراءات عشوائية إذا توقفت عن النشاط لفترة زمنية معينة.[42] وهناك فصل في مُقترح المرسوم يجيز للسلطات حل الجمعيات حسبما تشاء، بينما يوجد فصل آخر يتطلب من السلطات الحصول على حكم قضائي لحل أي جمعية من جمعيات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يثير غموضًا.[43]

ويُذكر أن الحق في تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها مكفول بموجب المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 10 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

وقد انتقد خبراء الأمم المتحدة الأوضاع التي يلزم فيها لتكوين جمعيات الحصول على موافقة الحكومة، بدلًا من مجرد الإشعار. فعلى سبيل المثال، ذكر المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، التابع للأمم المتحدة، أن إجراء الإشعار هو أكثر امتثالًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان من إجراء التصريح المُسبق الذي يقتضي الحصول على موافقة السلطات لإنشاء جمعية كأساس قانوني، وأنه يجب على الدول تنفيذ ذلك الإجراء بحيث "تُمنح الجمعيات الشخصية

---

39 نُشر مُقترح المرسوم المُسرب، الذي يعدِّل المرسوم 88-2011، على موقع نواة، وهو موقع تونسي للأخبار والتعليقات، يوم 8 فيفري/شباط 2022. انظروا النص [بالفرنسية] على الرابط: HTTPS://NAWAAT.ORG/2022/02/08/DROIT-DASSOCIATION-LE-PROJET-LIBERTICIDE-DU-GOUVERNEMENT-BOUDEN/.

40 بيان مشترك لمنظمة العفو الدولية وعدد من منظمات المجتمع المدني الأخرى، "تونس: أوقفوا القيود الوشيكة على المجتمع المدني"، 11 مارس/آذار 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/LATEST/NEWS/2022/03/TUNISIA-LOOMING-CURBS-ON-CIVIL-SOCIETY-MUST-BE-STOPPED/.

41 إحصائيات رسمية عن جمعيات المجتمع المدني المسجلة حتى 5 جويلية/تموز 2022، مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات. على الرابط: HTTP://WWW.IFEDA.ORG.TN/STATS/ARABE.PDF.

42 مُقترح المرسوم المُسرب بتعديل المرسوم عدد 88 لسنة 2011، الفصول 4، و5، و10، و33، و35.

43 مُقترح المرسوم المُسرب بتعديل المرسوم عدد 88 لسنة 2011، الفصلان 33 و45.

القانونية تلقائيًا حالما يخطر المؤسسون السلطات بإنشاء منظمة"[44] كما أشارت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، إلى أنه "ينبغي السماح للأفراد بتشكيل جماعات للمشاركة في أنشطة قانونية دون الحاجة إلى التسجيل بوصفها كيانات قانونية"، وأضافت أنه ينبغي ألا يكون التسجيل إلزاميًا إلا إذا رغب مؤسسو المنظمة المعنية في إكسابها شخصية قانونية اعتبارية.[45]

وينص المبدأ 38 من المبادئ التوجيهية المتعلّقة بحرية تكوين الجمعيات والتجمع في أفريقيا، والتي تعكس أحكام الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، على أنه لا يجوز للحكومات أن تفرض حظرًا شاملًا على التمويل الأجنبي لجمعيات المجتمع المدني، ولا أن تشترط على الجمعيات الحصول على إذن من الحكومة قبل تلقي التمويل.

3-4 قيود جديدة على حرية التعبير

منذ 25 جويلية/تموز 2021، لم يسع الرئيس قيس سعيِّد عمومًا إلى استحداث قيود قانونية جديدة على الحق في حرية التعبير. إلا إنه أصدر بنودًا قانونية مُبهمة الصياغة من شأنها أن تؤدي إلى فرض عقوبة السجن، لمدد تتراوح بين 10 سنوات والسجن مدى الحياة، على أمور شتى من بينها المناقشات العامة عن وضع الاقتصاد.

ففي مطلع عام 2022، ومع اقتراب شبح نقص الغذاء الذي تفاقم من جراء الحرب في أوكرانيا، حوَّل الرئيس قيس سعيِّد اهتمامه إلى ما وصفه بخطر المضاربة في أسواق السلع.[46] وفي خطاب مُصور بالفيديو إلى مسؤولي وزارة الداخلية، يوم 9 مارس/آذار 2022، شدَّد الرئيس قيس سعيِّد على ما قاله من ضرورة "مضاعفة الجهد" للتصدي لمشكلة المضاربة والتلاعب بالأسعار. ودعا إلى شن "حرب دون هوادة" ضد المضاربين غير الشرفاء في السلع.[47]

وفي 20 مارس/آذار، أصدر الرئيس قيس سعيِّد المرسوم رقم 14-2022، الذي يمثل تهديدًا خطيرًا لحرية التعبير، من خلال بنود مصاغة بعبارات مُبهمة يمكن أن تؤدي إلى فرض عقوبات بالسجن لمدد تتراوح بين 10 سنوات والسجن مدى الحياة على أمور شتى من بينها المناقشات العامة عن وضع الاقتصاد

ويجرِّم المرسوم قيام أي شخص "باشر أنشطة اقتصادية" بالترويج عمدًا "لأخبار أو معلومات كاذبة أو غير صحيحة" من شأنها دفع المستهلك للعزوف عن الشراء أو قصد إحداث اضطراب في تزويد الأسواق بالسلع، وبالتالي التسبب في رفع الأسعار. وإذا كانت أفعال التأثير على الأسواق من خلال وسائل الاحتيال تُعد سببًا مشروعًا للقلق، فإن القوانين الشاملة، من قبيل المرسوم رقم 14-2022، تفتح الباب لمحاكمات جائرة وتعسفية.

وتكفل المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه تونس كدولة طرف، الحق في حرية التعبير. ورغم أنه يجوز للحكومات فرض قيود على حرية التعبير لحماية مصالح عامة معينة، فمن الواجب أن يكون فرض هذه القيود بموجب قانون مُصاغ بدقة كافية لكي يتسنى للأشخاص ضبط سلوكهم وفقًا له، كما يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة بشكل واضح لتحقيق الهدف المحدد.

ولا تتسق قرارات الحظر الشامل لنشر المعلومات، استنادًا إلى مفاهيم مُبهمة وغامضة مثل ترويج معلومات كاذبة أو غير صحيحة، مع هذا المعيار، ومن ثم فإنها لا تتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن شأن مثل هذه الإجراءات أن تعرِّض للخطر الحق في حرية التعبير نفسه، كما إنها لسيت الوسائل الأقل تقييدًا لتحقيق الهدف المنشود.

---

44 تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، 21 ماي/أيار 2012. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/20/27، الفقرة 58.

45 المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، تقرير مُقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، 4 أغسطس/آب 2009. وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/64/226، الفقرات من 59 إلى 66، والفقرتان 103 و104.

46 منظمة العفو الدولية، "تونس: حرية التعبير في خطر في ظل القانون الجديد لمقاومة المضاربة غير المشروعة"، 25 مارس/آذار 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/LATEST/NEWS/2022/03/TUNISIA-NEW-ANTI-SPECULATION-LAW-THREATENS-FREEDOM-OF-EXPRESSION/.

47 الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 21 مارس/آذار 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/WATCH/?V=704356907261626.

5- انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن والقضاء

منذ 25 جويلية/تموز 2021، استخدمت السلطات التونسية القرارات التعسفية بالإقامة الجبرية، أو بالمنع من السفر، أو بالاحتجاز ضد عشرات التونسيين، ومن بينهم أشخاص ينتمون إلى جماعات تعارض الرئيس علنًا أو إلى قطاعات في المجتمع انتقدها الرئيس.

5-1 قرارات تعسفية بمنع السفر

في الشهرين اللذين أعقبا هيمنة الرئيس قيس سعيِّد على السلطة، فرضت السلطات مجموعة من القرارات التعسفية بمنع السفر، صدرت دون إشراف قضائي، ضد أشخاص من بينهم بعض القضاة وكبار مسؤولي الدولة، والموظفين العموميين، ورجال الأعمال، وأعضاء مجلس نواب الشعب. وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية 50 حالة من مثل هذه الحالات.

ولم يكن أي ممن صدرت ضدهم قرارات منع السفر يخضع للمحاكمة في أي قضية أو لأي تحقيقات جنائية جارية، ولم يصدر ضد أي منهم أمر قضائي بمنع السفر. وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع خمسة أشخاص قالوا إنهم لم يعلموا بقرارات منعهم من السفر إلا عندما حاولوا السفر، حيث أبلغتهم شرطة الحدود في المطار بقرارات المنع الصادرة ضدهم، دون أن توضح أسباب المنع أو مدة سريانه.[48]

وفي حديث أدلى به الرئيس في مطار تونس، يوم 16 أوت/آب 2021، أصر على القول بأنه لا يعتزم انتهاك الحق في حرية التنقل. ولكنه قال أيضًا إن القيود الجديدة على السفر تأتي في إطار الجهود الرامية لمنع المشتبه في ضلوعهم في وقائع فساد أو من يمثلون تهديدًا للأمن من الهرب خارج البلاد.[49] وبعد تصاعد الانتقادات من الرأي العام لقرارات المنع من السفر، أصدر الرئيس قيس سعيِّد بيانًا، في 17 سبتمبر/أيلول 2021، طالب فيه شرطة الحدود بأن يقتصر منع السفر للخارج على الأشخاص الخاضعين لإجراءات قضائية.

ومع ذلك، فرضت السلطات، منذ جوان/حزيران 2022، قرارات تعسفية بمنع السفر ضد ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس نواب الشعب المنحل، وهم ينتمون إلى أحزاب تعارض الرئيس قيس سعيِّد، وذلك وفقًا لأقوال وثَّقتها منظمة العفو الدولية. وتتعلق اثنتان من هذه الحالات بكل من السيدة الونيسي، وأسامة الصغير، وهما من حزب النهضة، حيث قالا لمنظمة العفو الدولية إن عناصر شرطة الحدود في مطار تونس منعوهما من السفر للخارج عدة مرات دون تقديم أي تفسير أو إظهار أي أمر قضائي بالمنع.

وتكفل المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 12 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، حرية التنقل داخل البلد وعبر حدوده، وتنصَّان بشكل خاص على أنه لا يجوز منع أي شخص من مغادرة بلده. ورغم أن هاتين المادتين تجيزان فرض قيود على حرية التنقل لأسباب معينة، فإن هذه القيود يجب أن تُفرض بموجب القانون، وأن تكون ضرورية لتحقيق هدف مشروع، وأن تتسم بالتناسب، وأن تكون أقل الوسائل تدخلًا.[50]

ويُذكر أن القانون التونسي رقم 40-75، الصادر في 14 ماي/أيار 1975 والذي ينظم إصدار جوازات ووثائق السفر، ينص صراحة على أن السلطات القضائية هي الجهة الوحيدة المنوط بها إصدار قرارات بتحجير السفر (منع السفر). كما ينص القانون على ضرورة تقديم أسباب لمنع السفر، وإبلاغ الشخص المعني بقرار المنع على وجه السرعة، وعلى أن يكون له الحق في الطعن في القرار.

---

48 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع زياد عجرة، إسكندر الرقيق، ايمان لعبيدي، أنور بن الشاهد في 16 و18 و20 و22 أغسطس/آب 2021 على التوالي.

49 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 16 أغسطس/آب 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/PRESIDENCE.TN/VIDEOS/972930430171083.

50 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 27، الفقرة 14.

السيدة الونيسي

في 15 جوان/حزيران 2022، حاولت السيدة الونيسي السفر مع ابنتها الصغيرة إلى فرنسا عبر مطار تونس. وبعد أن قدمت جواز سفرها إلى عناصر شرطة الحدود، أبلغوها أن هناك أمرًا من محكمة بمنعها من السفر للخارج. واتصلت السيدة الونيسي ومحامية كانت برفقتها في المطار هاتفيًا بقاضٍ رفيع المستوى في المحكمة الابتدائية بتونس للاستعلام عن الأمر. وقال لهما القاضي إن السيدة الونيسي ليست خاضعة لأي أمر من محكمة أو لأي إجراءات قضائية تمنعها من السفر للخارج، ولكنه لا يستطيع إمدادها بمستند رسمي بهذا الشأن. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، توجهت السيدة الونيسي واثنان من المحامين شخصيًا إلى المحكمة في محاولة أخرى. وهناك، نفى أحد قضاة التحقيق من مساعدي الوكيل العام وجود أي إجراءات قضائية ضدها، وبالتالي وجود قرار بمنع السفر، ولكنه لم يمدها بأي مستند رسمي بذلك. وعادت السيدة الونيسي إلى المطار على أمل السماح لها بالسفر، ولكن عناصر شرطة الحدود رفضوا مرة أخرى.[51]

وفي 23 جوان/حزيران 2022، حاولت السيدة الونيسي مرة أخرى السفر مع ابنتها إلى فرنسا عبر مطار تونس، ولكن عناصر شرطة الحدود منعوها من مغادرة البلاد، متعللين بوجود أمر بمنع السفر صادر عن وكيل عمومي في إحدى المحاكم، وقالوا إنهم لا يستطيعون تقديم أي إيضاحات إضافية.[52]

أسامة الصغير

منعت الشرطة في مطار تونس أسامة الصغير، النائب في مجلس نواب الشعب المنحل عن حزب النهضة، من السفر جوًا من تونس إلى إيطاليا مرتين في جوان/حزيران 2022. وكانت المرة الأولى يوم 19 جوان/حزيران 2022، ويقول عنها أسامة الصغير:

"كي عطيت البسبور للعون في الديوانة شفت (الشاشة) خرجتلو حاجة خاطر (الإطار) شعل أحمر وقالي تفضل ستنا على جنب".[53]

وعلم أسامة الصغير من عناصر شرطة الحدود في المطار أن هناك قرارًا بمنعه من السفر، فطلب تزويده بما يفيد ذلك كتابيًا، أو برقم أي قرار من محكمة بمنعه من السفر، ولكن أفراد الشرطة ردُّوا بأنهم ليست لديهم أي معلومات أخرى، ونصحوه بالاتصال بالسلطات القضائية.

وفي 25 جوان/حزيران 2022، حاول أسامة الصغير مجددًا السفر إلى إيطاليا، ولكن عناصر شرطة الحدود في المطار منعوه مرة أخرى، وقالوا إن هناك قرارًا بمنعه من السفر، ولكنهم لم يقدموا مزيدًا من التفسيرات.[54]

5-2 الإقامة الجبرية والاحتجاز بشكل تعسفي

في أعقاب 25 جويلية/تموز 2021، فرضت السلطات أوامر تعسفية بالإقامة الجبرية على ما لا يقل عن 11 شخصاً، بينهم 3 أعضاء في مجلس نواب الشعب، ووزيران سابقان، ورجال أعمال والعديد من مسؤولي الدولة السابقين. وتحدثت منظمة العفو الدولية مع اثنين من الأشخاص قيد الإقامة الجبرية، وهما بشير العكرمي، وكيل الجمهورية في المحكمة الابتدائية في تونس، وكذلك شوقي

---

51 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع السيدة الونيسي، 15 و24 جوان/حزيران 2022.

52 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع السيدة الونيسي، 24 جوان/حزيران 2022.

53 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع أسامة الصغير، 20 جويلية/تموز 2022. الاقتباس باللهجة التونسية، ويعني: "بعد أن سلمتُ جواز سفري إلى أحد عناصر شرطة الحدود، رأيتُ أن الشاشة تشير إلى شيء ما، لأن الإطار تحوَّل إلى اللون الأحمر، ثم قال لي أن أنتظر جانبًا"

54 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع أسامة الصغير، 27 جوان/حزيران 2022.

الطبيب، الرئيس السابق لهيئة مكافحة الفساد التونسية.[55] وقال كلاهما إنهما لا يعرفان سبب إقامتهما الجبرية ولم يعطيا أي وثائق رسمية.[56] وقد أُلغيت أوامر الإقامة الجبرية ضد الأحد عشر شخصًا، بحلول 10 أكتوبر/تشرين الثاني 2021.[57]

نور الدين البحيري وفتحي البلدي

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، قبضت السلطات بشكل تعسفي على رجلين، أحدهما وزير سابق للعدل وقيادي في حزب النهضة والثاني مسؤول أمني سابق، خارج منزليهما في تونس العاصمة، ونقلتهما إلى أماكن سرية. واحتجزت السلطات الرجلين لأكثر من شهرين بدون تهمة أو محاكمة.

ففي ساعة مبكرة من صباح يوم 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، كانت المحامية سعيدة العكرمي وزوجها المحامي والوزير السابق للعدل والقيادي في حزب النهضة، نور الدين البحيري يستقلان سيارتهما بالقرب من منزلهما في تونس العاصمة، عندما توقفت فجأة أربع سيارات أمامهما وأوقفتهما. وأحاط رجال يرتدون ملابس مدنية بسيارة نور الدين البحيري وزوجته وطلبوا منه النزول والذهاب معهم. وعندما طلبت سعيدة العكرمي منهم إبراز هويتهم، قالوا جميعًا "عندنا تعليمات".

ودخل الرجال السيارة، واعتدوا على الزوجين بلكمهما في الرأس، وانتزعوا مفاتيح السيارة من سعيدة العكرمي، التي استطاعت الخروج من السيارة وحاولت الاتصال هاتفيًا لطلب النجدة، ولكن أحد الرجال انتزع هاتفها أيضًا. وأخرج الرجال نور الدين البحيري من سيارته، وأجبروه على دخول إحدى سياراتهم، وانطلقوا به.[58]

وفي صباح اليوم نفسه، كان فتحي البلدي، وهو مسؤول سابق في وزارة الداخلية، يستقل سيارته خارجًا من مرأب السيارات في منزله نحو الشارع، عندما اقترب منه رجلان غريبان وأجبراه على النزول من سيارته. وفي هذه اللحظة، توقفت خمس سيارات، من بينها سيارة دفع رباعي بنوافذ ذات زجاج معتم، خارج المنزل. ونزل رجال من هذه السيارات، ودفعوا فتحي البلدي عنوةً داخل السيارة ذات الزجاج المعتم، وانطلقوا جميعًا مسرعين مرة أخرى.[59]

واحتجزت السلطات الرجلين في أماكن لم يُفصح عنها، دون دليل على وجود أمر من المحكمة أو تحقيق. وفي 2 جانفي/كانون الثاني 2022، نقلت السلطات نور الدين البحيري إلى الاحتجاز في المستشفى بعد أن أعلن الإضراب عن الطعام.[60]

وفي 3 جانفي/كانون الثاني، قال وزير الداخلية توفيق شرف الدين إن السلطات احتجزت الرجلين للاشتباه في ضلوعهما في أعمال متصلة بالإرهاب، تتعلق بتقديم جوازات سفر لأشخاص بصورة غير قانونية في عام 2013، عندما كان البحيري وزيرًا للعدل. واستند الاحتجاز إلى قانون صادر عام 1978 يجيز فرض "الإقامة الجبرية" خارج نطاق القضاء على أي شخص يُعتبر نشاطه خطرًا على الأمن.[61]

وفي غضون الشهرين التاليين، سمحت السلطات لعائلتي نور الدين البحيري وفتحي البلدي بمقابلتهما، حيث كان نور الدين البحيري في المستشفى وفتحي البلدي في مركز للحرس الوطني، ولكن لم يُسمح إطلاقًا بمقابلتهما على انفراد. ومنعت

---

55 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

56 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع بشير العكرمي، 22 أوت/آب 2021، ومقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع شوقي الطبيب، 22 أوت/آب 2021.

57 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع المحامي أحمد صواب، نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

58 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع سعيدة العكرمي، 6 جانفي/كانون الثاني 2022.

59 مقابلة مع هشام البلدي، شقيق فتحي البلدي، 5 جانفي/كانون الثاني؛ شكوى مقدمة من محامين بالنيابة عن ليلى العمري، زوجة فتحي البلدي، في المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، 31 ديسمبر/كانون الأول 2021؛ شكوى مقدمة من محامين بالنيابة عن ليلى العمري، زوجة فتحي البلدي، في المحكمة الابتدائية بأريانة، 3 جانفي/كانون الأول 2022.

60 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع عبد الرزاق الكيلاني، المحامي والعميد (النقيب) السابق للهيئة الوطنية للمحامين بتونس (نقابة المحامين)، 5 و10 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع المحامية لطيفة الحباشي، 6 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع سعيدة العكرمي، 6 جانفي/كانون الثاني 2022.

61 مقطع فيديو على يوتيوب. منشور على حساب التلفزة التونسية الوطنية على يوتيوب، 3 جانفي/كانون الثاني 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=U_17_3TG82G.

السلطات الرجلين من الاتصال بمحامين.[62] وفي 7 مارس/آذار 2022، أفرجت السلطات عن الرجلين بدون توجيه تهم لهما، بعد أن أمضيا 67 يومًا رهن الاحتجاز التعسفي.

3-5 تزايد الملاحقات القضائية العسكرية للمدنيين

منذ 25 جويلية/تموز 2021، لجأت السلطات بشكل متزايد إلى المحاكم العسكرية لإجراء تحقيقات أو ملاحقات قضائية لمدنيين من منتقدي الرئيس قيس سعيِّد أو من يُعتبرون من خصومه، وذلك في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ففي الشهور الثلاثة الأولى التي أعقبت 25 جويلية/تموز 2021، أجرت محاكم عسكرية تحقيقات أو محاكمات لما لا يقل عن 10 مدنيين، ومنذ ذلك الحين أُضيفت ثلاث قضايا أخرى ليصل العدد الإجمالي إلى 12 على الأقل.[63] وعلى سبيل المقارنة، فقد وثَّقت منظمة العفو الدولية وغيرها من جمعيات حقوق الإنسان ست حالات لمدنيين حُوكموا أمام محاكم عسكرية في تونس خلال السنوات العشر السابقة.

ومن بين الذين استُهدفوا منذ 25 جويلية/تموز 2021 سبعة ممن كانوا أعضاء في مجلس نواب الشعب، حيث خضعوا للتحقيق بعدما رفع الرئيس قيس سعيِّد الحصانة البرلمانية عن أعضاء المجلس بموجب أمر رئاسي، في 29 جويلية/تموز 2021، بالإضافة إلى أربعة أشخاص حُوكموا أمام محاكم عسكرية لأنهم انتقدوا علنًا الرئيس قيس سعيِّد في برامج تليفزيونية أو على حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.[64]

وتنظم مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية التونسية نظام المحاكم العسكرية في البلاد، وتصف هيكلها واختصاصها، وتورد قائمة بالجرائم بموجب القانون العسكري وبالعقوبات التي تُطبق عليها. وبالرغم من أن الدستور ينص على أن ولاية المحاكم العسكرية تتمثل في نظر الجرائم ذات الطابع العسكري، فإن القانون التونسي، بما في ذلك مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية السارية حاليًا، يجيز للمحاكم العسكرية محاكمة مدنيين في بعض الظروف، من بينها جرائم مؤثَّمة بموجب القانون المدني.[65]

وبموجب المرسوم رقم 70-2011، يكون لرئيس الجمهورية القرار النهائي في تعيين القضاة ووكلاء الدولة (النيابة) في المحاكم العسكرية.[66] وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكيل العام الذي يرأس نظام القضاء العسكري، وجميع وكلاء الدولة في المحاكم العسكرية، والذين يلعبون دورًا محوريًا في سير الإجراءات، هم من الأفراد العاملين في القوات المسلحة، ويخضعون للإجراءات التأديبية العسكرية، وهذا يجعلهم خاضعين لنفوذ السلطة التنفيذية، لأن رئيس الجمهورية هو أيضًا القائد الأعلى للقوات المسلحة وفقًا للدستور التونسي. ومن ثم، فإن المحاكم العسكرية التونسية تفتقر إلى الاستقلالية حسبما يُعرِّفها القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتكفل المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حق كل إنسان في أن تُنظر قضيته بشكل مُنصف وعلني أمام محكمة مختصة مستقلة وحيادية مُنشأة بحكم القانون. وذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، في تفسيرها المعتمد للمادة 14 أن الاستقلالية تعني، على وجه الخصوص، أن يكون القضاء مستقلًا في اتخاذ القرارات بشأن تعيين القضاة وفصلهم ومسارهم الوظيفي.[67]

---

62 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع هشام البلدي، 23 فيفري/شباط 2022.

63 منظمة العفو الدولية، "ارتفاع مقلق في عدد المدنيين الذين يَمْثلون أمام محاكم عسكرية"، 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/LATEST/NEWS/2021/11/TUNISIA-ALARMING-INCREASE-IN-NUMBER-OF-CIVILIANS-FACING-MILITARY-COURTS/.

64 أمر رئاسي عدد 80 لسنة 2021، الفصل 2.

65 ينصُّ الفصل 5 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية على أنه يجوز للمحاكم العسكرية محاكمة مدنيين على جرائم الحق العام التي تُرتكب ضد عسكريين. وينصُّ الفصل 8 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية على أنه يجوز للمحاكم العسكرية محاكمة مدنيين على بعض الجرائم العسكرية الواردة في الفصول من 66 إلى 97 من المجلة. وينصُّ الفصل 91 من المجلة صراحةً على أنها تنطبق على كل من المدنيين والعسكريين. وينص الفصل 22 من القانون رقم 70-1982 على أنه يجوز للمحاكم العسكرية محاكمة مدنيين على جرائم الحق العام التي تُرتكب ضد أفراد قوات الأمن.

66 مرسوم عدد 70 لسنة 2011، الفصل 2.

67 اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 32، الفقرة 19.

وتتطلب الاستقلالية ألا يُفصل القضاة ووكلاء النيابة من عملهم إلا لأسباب خطيرة تتعلق بسوء السلوك، وأن يكون ذلك وفقًا لإجراءات مُنصفة ونزيهة بموجب القانون تتيح لهم الطعن في قرارات فصلهم.

ياسين العياري

في الفترة ما بين 25 و28 جويلية/تموز 2021، كتب ياسين العياري، الذي كان آنذاك عضوًا في مجلس نواب الشعب، سلسلةً من المنشورات على موقع فيسبوك انتقد فيها الرئيس قيس سعيّد، باستخدام ألفاظٍ مثل "الفرعون" و"الأبله"، وأشار إلى هيمنة قيس سعيّد على السلطة في 25 جويلية/تموز 2021 بأنها "انقلاب عسكري بتخطيط وتنسيق أجنبي". وفي 30 جويلية/تموز 2021، أي بعد يوم من قرار قيس سعيّد برفع الحصانة البرلمانية من الملاحقة القضائية عن أعضاء مجلس نواب الشعب، قبضت الشرطة على ياسين العياري وسجنته لمدة شهرين، تنفيذًا لحكم صادر ضده من محكمة عسكرية في عام 2018 بتهمة "تحقير الجيش والمس من كرامته"، حسبما زُعم.

وأثناء وجود ياسين العياري في السجن، أبلغته السلطات أن النيابة في إحدى المحاكم العسكرية فتحت تحقيقًا جديدًا ضده بشأن تعليقاته على فيسبوك بعد 25 جويلية/تموز 2021، بتهمتي "ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية" (إهانة رئيس الجمهورية)، ونسبة أمور غير قانونية إلى موظف عمومي بدون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك، بموجب الفصلين 67 و128 من المجلة الجزائية؛ وتهمة "تحقير الجيش والمس من كرامته"، بموجب الفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية. وفي 14 فيفري/شباط 2022، بدأت محاكمة ياسين العياري أمام محكمة عسكرية، وبعد أربعة أيام حكمت المحكمة عليه غيابيًا بالسجن 10 أشهر. وفي ذلك الوقت، كان ياسين العياري قد انتقل للإقامة في فرنسا وقرر البقاء هناك بعدما حثَّته عائلته على عدم العودة إلى تونس.[68]

أعضاء في مجلس نواب الشعب وأحد المحامين

في 29 جويلية/تموز 2021، أمرت النيابة العسكرية بفتح تحقيق مع خمسة من أعضاء مجلس نواب الشعب عن ائتلاف الكرامة، بشأن مشاجرة في مطار تونس يوم 15 مارس/آذار 2021. وفيما بعد، اتسع نطاق التحقيق ليشمل نائبًا سادسًا عن الائتلاف نفسه، بالإضافة إلى محامي الدفاع مهدي زقروبة.[69]

ووفقًا لما ذكره أحد أولئك النواب، وهو المحامي سيف الدين مخلوف، فقد بدأت واقعة يوم 15 مارس/آذار 2021 عندما منعت الشرطة في مطار تونس سيدة من السفر للخارج دون تقديم تفسير واضح لذلك أو إبراز أمر قضائي بمنعها من مغادرة البلاد. واتصلت السيدة هاتفيًا بالمحامي مهدي زقروبة وعضو مجلس نواب الشعب عن ائتلاف الكرامة ماهر زيد، الذي اتصل بدوره بسيف الدين مخلوف. وقد توجه سيف الدين مخلوف وزميله في المجلس عن ائتلاف الكرامة نضال السعودي إلى المطار وانضما إلى السيدة، التي قالت إنها غير خاضعة لأي إجراءات قضائية. وبعد وقت قصير حضر نواب آخرون عن ائتلاف الكرامة، كما حضر عشرات الأشخاص في ملابس مدنية ووجهوا إهانات للنواب من ائتلاف الكرامة وللمحامي مهدي زقروبة، وقالوا إنهم من أفراد الشرطة، ودفع بعضهم النواب ومهدي زقروبة بأيديهم، على حد قول سيف الدين مخلوف. وفي النهاية، غادر نواب ائتلاف الكرامة والمحامي مهدي زقروبة المطار وقد تعرضوا لوابل من التعليقات المهينة.[70]

وفي أعقاب حادثة يوم 15 مارس/آذار 2021، فتحت محكمة مدنية في تونس العاصمة تحقيقًا مع نواب ائتلاف الكرامة والمحامي مهدي زقروبة. وفي 29 جويلية/تموز 2021، قرر أحد قضاة التحقيق العسكريين في تونس العاصمة فتح تحقيق جديد ضد الأشخاص السبعة بناءً على شكوى تقدمت بها إحدى النقابات الأمنية.[71] وواجه السبعة تهمًا تتعلق بإحداث هرج والإخلال بالنظام

68 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ياسين العياري، 14 جوان/حزيران 2022.

69 أعضاء مجلس نواب الشعب عن ائتلاف الكرامة الذين خضعوا للتحقيق بشأن المشاجرة في مطار تونس يوم 15 مارس/آذار 2021 هم: سيف الدين مخلوف، ونضال السعودي، وماهر زيد، ومحمد العفاس، وأحمد بن عياد، وعبد اللطيف العلوي.

70 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع سيف الدين مخلوف، 20 جوان/حزيران 2022.

71 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع سيف الدين مخلوف، 20 جوان/حزيران 2022.

العام، وتهديد أمن الدولة، وإعاقة أو هضم جانب (إهانة) موظفين عموميين أثناء مباشرتهم لوظيفتهم.[72] وبالرغم من أن بعض هذه التهم تتعلق بجرائم معترف بها بموجب القانون الدولي، فقد كان الواجب أن تجري المحاكمة أمام محكمة مدنية. وحكمت المحكمة العسكرية في وقت لاحق على أربعة من أعضاء مجلس نواب الشعب ومهدي زقروبة - بالإضافة إلى متهم اتهم في وقت أحدث، وهو لطفي الماجري، الذي قام بتصوير مواجهة 15 مارس/آذار 2021 - بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر. واستأنف كل من وكلاء النيابة والرجال الأحكام.[73]

وفي سياق منفصل، أصدرت محكمة عسكرية، في 17 فيفري/شباط 2022، حكمًا بالسجن لمدة سنة مع وقف التنفيذ ضد أحد نواب ائتلاف الكرامة، وهو المحامي سيف الدين مخلوف، بتهمة "هضم جانب موظف عمومي"، ونسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي دون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك، و"المس من كرامة الجيش الوطني ومعنوياته"، وإفشاء أسرار الدفاع الوطني. ونجمت القضية عن مشادة لفظية بين سيف الدين مخلوف وقاض عسكري، يوم 21 سبتمبر/أيلول 2021. وتقدم كل من سيف الدين مخلوف والنيابة العسكرية باستئناف للطعن في الحكم. وفي 27 جوان/حزيران 2022، قضت محكمة الاستئناف العسكرية بسجن سيف الدين مخلوف لمدة سنة وحرمانه من ممارسة مهنة المحاماة لمدة خمس سنوات. وطعن سيف الدين مخلوف في الحكم مرة أخرى، ولكن هذه المرة أمام محكمة التعقيب، ولا يزال مُطلق السراح لحين نظر المحكمة في دعوى الطعن.[74]

وقال سيف الدين مخلوف لمنظمة العفو الدولية:

"كان الأمر [أي المنع من ممارسة المحاماة] صدمة لعائلتي، ولزملائي المحامين ولهيكل مهنة المحاماة. أعتبر هذا أمرًا غير طبيعي وتدخلًا من القضاء العسكري في تنظيم مهنة المحاماة".[75]

عامر عياد وعبد اللطيف العلوي

في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2021، ظهر عبد اللطيف العلوي، عضو مجلس نواب الشعب عن ائتلاف الكرامة، مع الإعلامي التليفزيوني عامر عياد في برنامج "حصاد 24"، الذي يقدمه عامر عياد على قناة الزيتونة التليفزيونية، حيث وجه الاثنان انتقادات للرئيس قيس سعيِّد،[76] بل إن عامر عياد افتتح البرنامج بقراءة أبيات للشاعر العراقي أحمد مطر عن حوار ساخر مُتخيَّل بين شاعر وديكتاتور. وبعد يومين قبضت الشرطة على الرجلين.

وفي بادئ الأمر، أمرت محكمة عسكرية بفتح تحقيق بموجب فصول من القانون تتعلق بتهم ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية، والسعي إلى تبديل هيئة الدولة، ونسبة أمور غير قانونية إلى موظف عمومي دون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك، والمس من كرامة الجيش الوطني ومعنوياته.[77] وقضت المحكمة بحبس عامر عياد على ذمة التحقيق من 5 أكتوبر/تشرين الأول حتى 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وأسقطت المحكمة تهمة السعي إلى تبديل هيئة الدولة، ولكنها أصدرت حكمًا، في 7 أفريل/نيسان 2022، بحبس عبد اللطيف العلوي ثلاثة أشهر وحبس عامر عياد أربعة أشهر.

سليم الجبالي

في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2021، قضت محكمة عسكرية في مدينة الكاف بسجن الناشط سليم الجبالي لمدة سنة، لإدانته بتهم من بينها ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة والمس من كرامة الجيش، وذلك بسبب منشورات لسليم الجبالي على

---

72 خضع السبعة للتحقيق بموجب الفصول 32، و68، و72، و79، و116، و125 من المجلة الجزائية؛ مقابلة مع المحامي أنور أولاد علي، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

73 رسائل عبر تطبيق مراسلة من المحامي أنور أولاد علي إلى منظمة العفو الدولية، 18 جويلية/تموز 2022.

74 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع سيف الدين مخلوف، 20 جوان/حزيران و3 جويلية/تموز 2022.

75 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع سيف الدين مخلوف، 3 جويلية/تموز 2022.

76 كان عبد اللطيف العلوي أيضًا ضمن أعضاء مجلس نواب الشعب الستة عن ائتلاف الكرامة الذين حاكمتهم محكمة عسكرية فيما يتصل بمشاجرة مع الشرطة في مطار تونس يوم 15 مارس/آذار 2021، حسبما سبقت الإشارة.

77 المجلة الجزائية، الفصول 67 و72 و128؛ ومجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، الفصل 91 على التوالي؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مالك بن عمر، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

فيسبوك نشرها في وقت سابق من ذلك الشهر، واستنكر فيها قيام قيس سعيّد بتركيز السلطات في يديه منذ 25 جويلية/تموز 2021.[78]

صالح عطية

في مقابلة مع قناة الجزيرة التليفزيونية، في 10 جوان/حزيران 2022، قال صالح عطية، وهو مالك ومدير الموقع الإخباري "الرأي الجديد"، إن الجيش التونسي رفض طلبًا من الرئيس قيس سعيّد بإغلاق مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، وهو أكبر تنظيم نقابي في البلاد وتزايدت معارضته للرئيس قيس سعيّد، ثم أبلغ الاتحاد بذلك. كما قال صالح عطية إن الجيش رفض أيضًا طلبًا من قيس سعيّد بفرض الإقامة الجبرية على قادة سياسيين لم يحددهم.[79]

وفي اليوم التالي، قبضت الشرطة على صالح عطية واستجوبته بشأن تصريحاته ومصدر معلوماته، بناء على أمر بالتحقيق من المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس العاصمة، حسبما ذكر أحد محاميه، وهو مالك بن عمر، لمنظمة العفو الدولية.[80]

وفي جلسة أمام قاضي التحقيق في المحكمة، يوم 13 جوان/حزيران 2022، رفض صالح عطية مجددًا الكشف عن مصدر معلوماته، حسبما ذكر المحامي مالك بن عمر. وقرر القاضي حبس صالح عطية على ذمة التحقيق في التهم المنسوبة له المتعلقة بحمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية والتي تحمل عقوبة الإعدام، ونسب لموظف عمومي أمورا غير قانونية دون أن الإدلاء بما يثبت صحة ذلك بموجب الفصل 128 من المجلة الجزائية، وتحقير الجيش أو القيام بما من شأنه أن يضعف في الجيش روح النظام العسكري بموجب الفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، وتعمد إساءة الغير وإزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات بموجب الفصل 86 من مجلة الاتصالات.[81]

5-4 الملاحقة القضائية لمعارضين سلميين

بالرغم من أن السلطات لم تشن حملات قمع واسعة تستهدف التعبير السلمي، فقد أجرت المحاكم ما لا يقل عن 29 تحقيقًا جنائيًا أو ملاحقة قضائية بسبب انتقاد الرئيس قيس سعيّد أو الإدلاء بتصريحات اعتبرت السلطات أنها تنطوي عمدًا على الكذب أو التشهير.

ولا تُعتبر الملاحقة القضائية الجنائية بسبب الانتقاد العلني للسلطات أمرًا جديدًا في تونس. فخلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2020، وثّقت منظمة العفو الدولية تزايدًا في حالات مدوّنين، ومديري صفحات على فيسبوك تحظى بمتابعة واسعة، ونشطاء سياسيين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، خضعوا للتحقيق أو الملاحقة القضائية بتهم جنائية، بما في ذلك القذف والتشهير وإهانة مؤسسات الدولة و"الإساءة" إلى الغير عبر شبكات الاتصالات العمومية، دونما سبب سوى الممارسة السلمية لحرية التعبير.[82] إلا إن هذه التحقيقات والملاحقات القضائية لم يصاحبها مطلقًا وضع المعنيين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، ولم تُسفر عن أحكام بالإدانة إلا فيما ندر.

ومنذ جويلية/تموز 2021، تزايد تركيز المحاكم على منتقدي الرئيس البارزين، مما يُشير إلى تنامي عدم التسامح مع المعارضة. وبالإضافة إلى ذلك، انطوت أربع على الأقل من هذه التحقيقات والملاحقات القضائية على مثول مدنيين أمام محاكم عسكرية.

---

78 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع المحامي عمر الرواني، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021؛ وراجعت منظمة العفو الدولية صورًا لمنشورات سليم الجبالي على فيسبوك، والتي حُوكم بسببها، حيث عرض المحامي عمر الرواني هذه الصور على المنظمة.

79 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع المحامي سمير ديلو، 13 جوان/حزيران 2022؛ مقطع فيديو لصالح عطية نُشر على فيسبوك، في 10 جوان/حزيران 2022، عرضته ابنته، سُندس عطية، على المنظمة.

80 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مالك بن عمر، 14 جوان/حزيران 2022.

81 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع المحامي سمير ديلو، 13 جوان/حزيران 2022: رسائل من سمير ديلو على تطبيق للمراسلات، 28 جوان/حزيران 2022.

82 منظمة العفو الدولية، "تونس: ملاحقات قضائية جنائية بسبب التعبير على الإنترنت: القوانين البالية والمعيبة المستخدمة لتقييد التعبير في تونس"، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/DOCUMENTS/MDE30/3286/2020/AR/.

ولعل أشد الأمثلة وضوحًا على عدم تسامح الرئيس قيس سعيّد مع المعارضة هو طريقة تعامله مع بعض أعضاء مجلس نواب الشعب الذين عارضوه علنًا. ففي 30 مارس/آذار 2022، عقد حوالي 120 من أعضاء مجلس نواب الشعب، الذي كان مُعلقًا آنذاك والبالغ مجموع أعضائه 217 عضوًا، جلسة عامة افتراضية عبر الإنترنت للاحتجاج على استحواذ الرئيس قيس سعيّد على سلطات واسعة منذ 25 جويلية/تموز 2021، وللاقتراع على إجراء لإبطال قراراته. واعتُمد الإجراء بأغلبية 116 صوتًا.

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، أصدر الرئيس قيس سعيّد أمرًا رئاسيًا بحل مجلس نواب الشعب. وفي تصريحات مُصوَّرة بالفيديو، اتهم الرئيس النواب الذين شاركوا في الجلسة الافتراضية بالضلوع في محاولة انقلاب والتآمر على أمن الدولة، وأعلن عن فتح تحقيق جنائي في أفعالهم.[83]

وفتحت السلطات القضائية تحقيقات مع 20 على الأقل من أعضاء مجلس نواب الشعب، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية، الذي يفرض عقوبة الإعدام على من يسعى إلى "تبديل هيئة الدولة". ومن بين هؤلاء النواب العشرين، استدعت الشرطة 10 على الأقل واستجوبت تسعة، بينما أبلغت النيابة العمومية في محكمة الاستئناف بتونس العاصمة الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين بأن هناك 10 نواب إضافيين، وهم من المحامين، سوف يخضعون للتحقيقات أيضًا.[84]

ويجيز القانون الدولي لحقوق الإنسان فرض قيود معينة على ممارسة الحق في حرية التعبير، ولكن هذه القيود يجب أن تفي بجميع العناصر الثلاثة للمعيار التالي: أن تكون محدَّدة بنص القانون (والذي يجب أن يُصاغ بدقة كافية لكي يتسنى للفرد ضبط سلوكه وفقًا لها)؛ وأن تكون ضرورية ومتناسبة بشكل واضح (أي أن تكون أقل الوسائل تقييدًا لتحقيق الهدف المنشود) بغرض حماية مصالح عامة معينة (مثل الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة) أو حقوق الآخرين أو سمعتهم. ويجب أن تكون هناك ضمانات إجرائية تكفل ألا تُفرض القيود بشكل تعسفي، بما في ذلك توفر إجراء الطعن أمام هيئة مستقلة ذات شكل من أشكال الإشراف القضائي.

إلا إنه، على النقيض من هذه القيود الضيقة، لا يزال هناك عدد من القوانين في تونس يتضمن فصولًا مُصاغة بعبارات فضفاضة تُجرِّم التعبير السلمي. وتفرض هذه الفصول عقوبات شديدة، مثل السجن لمدد تصل إلى خمس سنوات على أنواع شتى من التعبير السلمي، وبالأخص الأقوال التي تُعتبر مُهينة أو تنطوي على القذف والتشهير بحق شخصياتٍ أو بحق مؤسسات الدولة، وكذلك الأقوال التي يُعتبر أنها قد تُخل بالنظام العام أو الآداب العامة، وجميعها ليست من الجرائم المعترف بها بموجب القانون الدولي.

ويجب ألا تشمل تلك القيود فرض رقابة على انتقاد الشخصيات العامة ومسؤولي الدولة. وفيما يتعلق بحقوق الآخرين وسمعتهم، فإن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية لحقوق الإنسان تقتضي أن يبدي المسؤولون العموميون التسامح تجاه مستوى أعلى من الفحص والانتقاد مقارنةً بالأشخاص العاديين. ولا يجوز فرض عقوبات أشد على إهانة مسؤولين عموميين أو التشهير بهم. وفي هذا الصدد، ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، في التعليق العام رقم 34، أن جميع الشخصيات العامة عُرضة بشكل مشروع للانتقاد العام، وأنه لا يجوز حظر انتقاد المؤسسات العامة. وقالت اللجنة:

"في حالات النقاش العام الذي يتعلق بشخصيات عامة في المجال السياسي والمؤسسات العامة، فإن العهد يُولي أهمية بالغة بشكل استثنائي لكفالة التعبير غير المقيَّد. ولذلك، فإن مجرد اعتبار أن أشكال التعبير مهينة للشخصية العامة لا يكفي لتبرير فرض عقوبات".

عبد الرزاق الكيلاني

في 2 جانفي/كانون الثاني 2022، توجَّه عبد الرزاق الكيلاني، وهو محامٍ تونسي وشغل سابقًا منصب عميد (نقيب) الهيئة الوطنية للمحامين بتونس (نقابة المحامين)، مع زميلته المحامية سعيدة العكرمي ومحامين آخرين إلى مستشفى بوقطفة في مدينة بنزرت، بعدما علموا أن نور الدين البحيري، وهو زوج سعيدة العكرمي ومن موكلي عبد الرزاق الكيلاني، قد نُقل إلى

83 أمر رئاسي عدد 309 لسنة 2022؛ منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 30 مارس/آذار 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/WATCH/?V=398964232068360.

84 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع عبد الرزاق الكيلاني، 4 أفريل/نيسان 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع رضا بالحاج، 7 أفريل/نيسان 2022.

المستشفى بعد أن احتجزته السلطات تعسفيًا قبل يومين. إلا إنهم وجدوا أنفسهم يتجادلون مع أفراد الأمن الذين منعوهم من الدخول لزيارة نور الدين البحيري.[85]

وقال عبد الرزاق الكيلاني لأفراد الأمن محتجًا: "انت بالقانون تنجم تمنع مواطن يدخل لسبيطار؟ ما تنجمش تمنع مواطن الا ما يقول لك مدير السبيطار راهو 'سكرت السبيطار'."[86]

وفي المجادلات التي صُوِّرت بالفيديو، يمكن سماع عبد الرزاق الكيلاني وهو يقول لأفراد الأمن خارج المستشفى إن قادة أمنيين في عهد الديكتاتور التونسي السابق زين العابدين بن علي واجهوا الملاحقة القضائية بعد الثورة التونسية عام 2011 بسبب انتهاكات لحقوق الإنسان ارتُكبت في ظل النظام السابق.[87] كما أضاف، في إشارة إلى الدوائر القضائية المتخصصة التي أُنشئت لنظر القضايا المتعلقة بما زُعم من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات في الفترة من عام 1957 إلى عام 2013، قائلًا:

"شوفو رؤساءكم توة يسخفو. رؤساءكم محالين قدام الدوائر المتخصصة. يا رسول الله، بعائلاتهم وصغارهم وسمعتهم..."[88]

واستنادًا إلى هذه الأقوال، وجَّهت محكمة عسكرية في تونس العاصمة إلى عبد الرزاق الكيلاني تهم المشاركة في جمع بقصد الإخلال بالنظام العام، وهضم جانب موظفين عموميين، وإعاقة موظفين عموميين عن تأدية وظيفتهم، بموجب الفصول 79 و125 و136 من المجلة الجزائية. وفي 2 مارس/آذار 2022، أمر قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية العسكرية بتونس العاصمة بحبس عبد الرزاق الكيلاني على ذمة المحاكمة. وقد أُطلق سراحه يوم 21 مارس/آذار، بعد أن أمضى 19 يومًا في الحبس.[89]

وفي 12 ماي/أيار 2022، مثَل عبد الرزاق الكيلاني للمحاكمة. وفي 19 ماي/أيار 2022، أعلنت المحكمة العسكرية أنها أسقطت التهم المُوجَّهة إليه بموجب الفصلين 79 و136 من المجلة الجزائية، ولكنها حكمت عليه بالسجن لمدة شهر مع وقف التنفيذ، بموجب الفصل 125. وتقدم عبد الرزاق الكيلاني باستئناف للطعن في الحكم.[90]

وراجعت منظمة العفو الدولية مقطع فيديو لمناقشات عبد الرزاق الكيلاني مع أفراد الأمن خارج مستشفى بوقطفة، ولم تجد فيها ما يتجاوز حدود التعبير الذي يحميه القانون الدولي.

المنصف المرزوقي

في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2021، تحدث الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي أمام مظاهرة عامة في باريس، فدعا الحكومة الفرنسية إلى عدم تأييد ما وصفه بأنه انقلاب نفَّذه الرئيس قيس سعيِّد. وقال المنصف المرزوقي إنه يجب على فرنسا، بدلًا من ذلك، أن تساعد على ضمان "إرجاع العمل بالدستور وعودة نشاط البرلمان التونسي". ونُشرت لقطات بالفيديو لحديث

---

85 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع عبد الرزاق الكيلاني، 5 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع سعيدة العكرمي، 10 و12 جانفي/كانون الثاني 2022.

86 باللهجة التونسية وتعني: "وفقًا للقانون، هل يمكنك منع مواطن من دخول المستشفى؟ لا يمكنك منع مواطن من دخول المستشفى إلا إذا قال مدير المستشفى إنه 'أغلق المستشفى'."

87 منشور على فيسبوك، تحقّق منه عبد الرزاق الكيلاني لمنظمة العفو الدولية. 3 جانفي/كانون الثاني 2022. متاح على الإنترنت على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/108914341270042/VIDEOS/291460719670765/

88 باللهجة التونسية، وتعني: " أنظروا إلى رؤسائكم الآن، إنهم تعساء. فهم يمثلون أمام الدوائر المتخصصة مع عائلاتهم وأطفالهم وسمعتهم..."

89 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع أنور أولاد علي، 7 مارس/آذار 2022.

90 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع عبد الرزاق الكيلاني، 21 ماي/أيار 2022؛ رسالة على تطبيق المراسلة من عبد الرزاق الكيلاني إلى منظمة العفو الدولية، 27 ماي/أيار 2022.

المنصف المرزوقي على صفحته على فيسبوك وعلى مواقع أخرى للتواصل الاجتماعي.[91] وكان المنصف المرزوقي، وهو ناشط مدافع عن الديموقراطية منذ أمد طويل وعارض ديكتاتور تونس السابق زين العابدين بن علي وتولى رئاسة الجمهورية من عام 2011 إلى عام 2013، قد انتقد مرارًا هيمنة الرئيس قيس سعيِّد على السلطة في جويلية/تموز 2021.

وفي 14 أكتوبر/تشرين الأول، قال الرئيس قيس سعيِّد في حديث إلى أعضاء الحكومة إن هناك مَنْ "ذهب إلى الخارج يستجديه لضرب المصالح التونسية"، ووصفه دون أن يسميه بأنه "في عداد أعداء تونس". وأضاف قيس سعيِّد أنه سيسحب جواز السفر الدبلوماسي من ذلك الشخص، في إشارة واضحة إلى المنصف المرزوقي، وطلب من وزيرة العدل، ليلى جفَّال، فتح تحقيق قضائي في هذه المسألة.[92] وفي 4 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت محكمة تونسية مذكرة اعتقال دولية بحق المنصف المرزوقي.[93] وفي 21 ديسمبر/كانون الأول، قضت محكمة تونسية بإدانة المنصف المرزوقي غيابيًا بتهمة "الاعتداء على أمن الدولة الخارجي"، وحكمت عليه بالسجن أربع سنوات.[94]

غازي الشواشي

في 12 ماي/أيار، قال المحامي غازي الشواشي، الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي المعارض للرئيس قيس سعيِّد، خلال مقابلة على الهواء مع إذاعة شمس إف إم، إن رئيسة الحكومة، نجلاء بودن، تقدمت باستقالتها إلى الرئيس قيس سعيِّد، ولكنه رفض تفعيل الاستقالة. كما قال غازي الشواشي إن عددًا من وزراء الحكومة، لم يذكر أسماءهم، قد تقدموا باستقالاتهم أو توقفوا عن التوقيع على الوثائق الرسمية.[95]

وقال غازي الشواشي لمنظمة العفو الدولية:

"مش اول مرّة قلت هذا. هي حاجة عادية: تنجم تكون صحيحة، تنجم تكون غالطة".[96]

وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، تحدث الرئيس قيس سعيِّد، في لقاء مُصوَّر بالفيديو، إلى رئيسة الحكومة نجلاء بودن، فأشار إلى بعض الأحزاب دون أن يسميها، قائلًا:

---

91 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية للمنصف المرزوقي، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/DR.MARZOUKI.MONCEF/VIDEOS/203410965225199؛ منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لائتلاف الكرامة، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/323675788266292/VIDEOS/868748456993573.

92 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/WATCH/?V=1828412500664531.

93 REUTERS, "TUNISIA ISSUES INTERNATIONAL ARREST NOTICE AGAINST EX-LEADER," 4 NOV 2021, AVAILABLE AT: HTTPS://WWW.REUTERS.COM/WORLD/TUNISIA-ISSUES-INTERNATIONAL-ARREST-NOTICE-AGAINST-FORMER-PRESIDENT-MARZOUKI-2021-11-04/

94 AP, "EX-TUNISIAN PRESIDENT CONVICTED OF UNDERMINING SECURITY", 23 DECEMBER 2021, AVAILABLE AT: HTTPS://APNEWS.COM/ARTICLE/BUSINESS-AFRICA-TUNISIA-NORTH-AFRICA-MONCEF-MARZOUKI-934334F373DAC4100FC7DEE113436B9B

95 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع غازي الشواشي، 23 ماي/أيار 2022. منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لإذاعة شمس إف إم، 12 ماي/أيار 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/SHEMSFM/VIDEOS/614073000135201/

96 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع غازي الشواشي، 23 ماي/أيار 2022. الاقتباس باللغة التونسية ويعني: "."لم تكن هذه هي المرة الأولى التي أقول فيها ذلك. إنه أمر عادي: يمكن أن يكون صحيحًا، ويمكن أن يكون خاطئًا."

"كل يوم تقريبًا يرتبون موضوعًا من خيالهم المريض [عن الأحداث الجارية... كل يوم [تُنظم] خطة من قبل مجموعة هي تعطي الأوامر لهؤلاء لإدخال الريبة والشك في العمل الذي نقوم به... النيابة العمومية اليوم يلزمها [أن] تلعب دورها، لأنه لا يمكن الإبقاء على هذا الوضع".[97]

وفي الوقت نفسه، فتحت السلطات القضائية، يوم 12 ماي/أيار، تحقيقًا جنائيًا مع غازي الشواشي بموجب الفصل 128 من المجلة الجزائية، الذي يفرض عقوبة السجن على من ينسب لموظف عمومي علنًا أمورًا غير قانونية دون الإدلاء بما يثبت صحة ذلك. كما وجَّهت السلطات لغازي الشواشي تهمة نشر أخبار زائفة، مستندة في ذلك إلى مجلة الصحافة لعام 1975، دون أن تحدد فصلًا بعينه.[98]

وذكر غازي الشواشي أن السلطات أبلغت الهيئة الوطنية للمحامين بتونس بأمر التحقيق معه بشأن حديثه على إذاعة شمس إف إم يوم 12 ماي/أيار 2022، ثم أبلغته الهيئة بدورها. وحتى 23 ماي/أيار 2022، لم تكن السلطات قد استدعته لاستجوابه.[99]

5-5 ردع مظاهرات سلمية

منذ جويلية/تموز 2021، نظمت جماعات معارضة للرئيس قيس سعيّد سلسلة مظاهرات في تونس العاصمة للاحتجاج على هيمنته على السلطة أولًا ثم إجراءاته اللاحقة لجمع مزيد من السلطات في يديه. ورغم أن السلطات سمحت عمومًا بهذه المظاهرات، فقد فرضت، في حالة واحدة على الأقل، قيودًا لا مبرر لها على الحق في حرية التجمع، كما سعت، في حالتين على الأقل، إلى تفريق المظاهرات باستخدام القوة بشكل غير مشروع.

فخلال مظاهرة يوم 14 جانفي/كانون الثاني 2022، استخدمت السلطات القوة المفرطة ضد المتظاهرين، سواء باستخدام الهراوات في عدة حالات لضرب المتظاهرين وهم يفرون من المنطقة، أو باستخدام خراطيم المياه ضد المتظاهرين دون وجود مبرر لذلك. واعتدت الشرطة على صحفي واحد على الأقل بينما كان يغطي المظاهرة ومسلك الشرطة في تفريق المتظاهرين. وفي 4 جوان/حزيران 2022، وضعت الشرطة في تونس العاصمة حواجز معدنية واستخدمت الرذاذ المخصص للسيطرة على الحشود لتفريق مظاهرة نظمها متظاهرون سلميون خارج مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

وفتحت السلطات القضائية تحقيقات بشأن حالة اعتداء واحدة على الأقل من جانب قوات الأمن خلال مظاهرة 14 جانفي/كانون الثاني 2022، وهي حالة وثَّقتها منظمة العفو الدولية، وكذلك بشأن وفاة أحد المتظاهرين في ملابسات لم تُفسر. إلا إن السلطات لم تقدم للرأي العام أي أدلة على جهود للتحقيق في استخدام القوة بشكل غير مشروع، وهو ما يُعد استمرارًا لما حدث في حالات سابقة وثَّقتها منظمة العفو الدولية.[100]

وفي 12 جانفي/كانون الثاني 2022، أعلنت الحكومة التونسية فرض حظر شامل على كل التجمعات العامة بداية من اليوم التالي ولمدة أسبوعين، واستندت في ذلك إلى المخاوف بشأن انتشار فيروس كوفيد-19.[101] وبدأ سريان الحظر قبل يوم واحد من مظاهرات واسعة في تونس العاصمة، كانت جماعات معارضة للرئيس قيس سعيّد تُعد للقيام بها يوم 14 جانفي/كانون الثاني 2022، الذي يوافق ذكرى مرور 11 عامًا على الثورة التونسية، كما أصبح منذ ذلك الحين مناسبة اعتاد التونسيون فيها تنظيم مظاهرات عامة.

---

97 الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية، 12 ماي/أيار 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/WATCH/?V=1409388026195750.

98 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع غازي الشواشي، 23 ماي/أيار 2022.

99 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع غازي الشواشي، 23 ماي/أيار 2022.

100 منظمة العفو الدولية، "تونس: بعد مضي 10 سنوات، لا يزال الضحايا ينتظرون نيل العدالة"، 14 جانفي/كانون الثاني 2021. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/DOCUMENTS/MDE30/3525/2021/AR/؛ رسالة مفتوحة مشتركة إلى الحكومة التونسية من منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان: "تونس: نداء للحكومة لوضع حد لاستمرار الإفلات من العقاب"، 13 مارس/آذار 2018. على الرابط: HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/AR/DOCUMENTS/MDE30/8047/2018/AR/.

101 منشور على فيسبوك، الصفحة الرسمية لرئاسة الحكومة التونسية، 12 جانفي/كانون الثاني 2022. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/PRESIDENCEDUGOUVERNEMENTTUNISIEN/POSTS/290997203058118.

وتكفل المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه تونس، الحق في التجمع السلمي. ورغم أنه يجوز للدول فرض قيود على الحق في التجمع السلمي لحماية الصحة العامة، فإن القيود يجب أن تكون ضرورية ومتناسبة، كما يجب ألا تُفرض بشكل شامل. وينبغي على السلطات، بدلًا من ذلك، أن تقيِّم كل تجمع على حدة.

14 جانفي/كانون الثاني 2022

في 14 جانفي/كانون الثاني 2022، تجمع متظاهرون في وسط تونس العاصمة، في تحدٍ للحظر العام المفروض على التجمعات العامة، للتعبير عن معارضتهم لهيمنة الرئيس قيس سعيِّد على السلطة. ووجد المتظاهرون أن الشرطة، بما في ذلك شرطة مكافحة الشغب، قد انتشرت بأعداد كبيرة لمنع الوصول إلى الجانب الغربي من شارع الحبيب بورقيبة، وهو المكان التقليدي لتجمع المظاهرات العامة في تونس العاصمة، كما انتشرت في عدة أماكن على طول شارع محمد الخامس، المتعامد مع شارع الحبيب بورقيبة.[102]

وفي حوالي الساعة الثانية ظهرًا، شق متظاهرون في شارع محمد الخامس طريقهم عبر صفوف الشرطة، واندلعت حالة من الفوضى. وتصدت الشرطة على نطاق واسع، وبشكل عشوائي على ما يبدو، فانهالت ضربًا بالهراوات على المتظاهرين وهم يحاولون الانضمام إلى متظاهرين آخرين تجمعوا في ساحة عند تقاطع شارع محمد الخامس مع شارع الحبيب بورقيبة. ومع تجمع المتظاهرين بأعداد متزايدة حول الساحة، استخدمت الشرطة خراطيم مياه محمولة على شاحنات لتفريق المتظاهرين، وراحت تدفعهم بدروع مقاومة الشغب وتنهال عليهم ضربًا بالهراوات، بل واندفعت بدراجات مباشرة صوب المتظاهرين.[103] وقد تشتت المتظاهرون تدريجيًا خلال ما تبقى من الظهيرة، بينما راحت مجموعات من الشرطة تطاردهم.[104]

ووثَّقت منظمة العفو الدولية روايات عديدة لأفراد من الشرطة ينهالون على المتظاهرين ضربًا بالهراوات، ولأفراد في ملابس مدنية وآخرين في زي الشرطة يمسكون بمتظاهرين ويعتقلونهم. وتأيدت هذه الروايات من خلال مقاطع مُصوَّرة التقطها أحد الصحفيين وعرضها على منظمة العفو الدولية.[105]

وقال محامون لمنظمة العفو الدولية إن السلطات وجَّهت تهمًا جنائية لما لا يقل عن 31 شخصًا قُبض عليهم أثناء المظاهرة.[106] وفي 7 فيفري/شباط 2022، أمر قاض في المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة ببراءة 14 من هؤلاء في جلسة محاكمة جماعية، ولكنه حكم على 15 آخرين بدفع غرامة قدرها 100 دينار تونسي (حوالي 32.64 دولارًا أمريكيًا) لمخالفتهم التعليمات الصحية خلال الوباء.[107]

ولم تقدم السلطات بعد تفسيرًا لوفاة رضا بوزيان، وهو متظاهر سقط مغشيًا عليه، فيما يبدو، خلال مظاهرة يوم 14 جانفي/كانون الثاني 2022، وأُعلنت وفاته في مستشفى عام يوم 19 جانفي/كانون الثاني 2022، بعدما نُقل هناك فاقد الوعي ولم يفق على

---

102 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مارلين دوماس، 19 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناصر طلال، 22 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناتاليا رومان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مصور فرنسي، 1 فيفري/شباط 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع جوهر بن مبارك، 12 جوان/حزيران 2022.

103 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مارلين دوماس، 19 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناصر طلال، 22 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناتاليا رومان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع صديق رضا بوزيان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مصور فرنسي، 1 فيفري/شباط 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع جوهر بن مبارك، 12 جوان/حزيران 2022.

104 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مارلين دوماس، 19 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناصر طلال، 22 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناتاليا رومان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع صديق رضا بوزيان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مصور فرنسي، 1 فيفري/شباط 2022.

105 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مارلين دوماس، 19 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناصر طلال، 22 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناتاليا رومان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مصور فرنسي، 1 فيفري/شباط 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع جوهر بن مبارك، 12 جوان/حزيران 2022؛ لقطات مُصوَّرة التقطتها ناتاليا رومان وعرضتها على منظمة العفو الدولية.

106 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع لمياء الفرحاني، 1 فيفري/شباط 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع أنور أولاد علي، 10 فيفري/شباط 2022. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت وزارة الداخلية في بيان، صدر في 14 جانفي/كانون الثاني 2022، أن السلطات وجهت تهمًا ضد عدد غير محدد من الأشخاص، بعد استشارة النيابة العمومية، طبقًا للفصلين 312 و315 من المجلة الجزائية. انظر البيان على الرابط: HTTPS://WWW.INTERIEUR.GOV.TN/ACTUALITE/27220/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA.

107 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع أنور أولاد علي، 10 فيفري/شباط 2022.

الإطلاق. ولم توضح السلطات أيضًا لعائلة رضا بوزيان السبب في عدم قيامها بإبلاغهم بمكانه. وأكدت المحامية مُنية بوعلي، وهي محامية موكلة عن العائلة، أن بطاقة هوية رضا بوزيان وهاتفه قد وُجدا بحوزته.[108]

وكان رضا بوزيان، وهو موظف سابق في أحد الفنادق وعمل متطوعًا كإمام في أحد أحياء مدنية سوسة، قد سافر إلى تونس العاصمة مع مجموعة من أصدقائه، يوم 14 جانفي/كانون الثاني 2022، للاشتراك في المظاهرة، وذلك وفقًا لأقوال عائلته وأحد أصدقائه.[109] وعندما أطلقت الشرطة خراطيم المياه على المتظاهرين، أُصيب رضا بوزيان وأغرقت المياه ثيابه، ثم أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين لتفريقهم.[110] وبعد ذلك لم يستطع أصدقاء رضا بوزيان ولا أفراد أسرته العثور على أي أثر له، كما إنه لم يرد على المكالمات الهاتفية. وفي 19 جانفي/كانون الثاني 2022، تلقت سيرين، ابنة رضا زيان، مكالمة هاتفية من مجهول أخبرها أن والدها قد تُوفي.[111]

ومنذ ذلك الحين، انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي صور ومقاطع فيديو، تقول عنها عائلة رضا بوزيان أنها تُظهره، على ما يبدو، وهو يسقط مغشيًا عليه وسط مجموعة من الناس، بينما يقوم مسعفون بوضعه على نقالة.[112] وقد فتحت الشرطة تحقيقا اعتياديًا لتحديد ملابسات وفاة رضا بوزيان. ونُقل التحقيق منذ ذلك الحين إلى قاضي التحقيق في المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة.[113] وبعد وقت قصير، أمر القاضي بفتح تحقيق موازٍ بشأن احتمال أن يكون سبب وفاة رضا بوزيان هو القتل عن غير قصد.[114]

108 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع مُنية بوعلي، 23 أفريل/نيسان و19 ماي/أيار 2022.

109 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع أحلام بالاكحل، 23 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع سيرين بوزيان، 21 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع رشيد بوزيان، 20 و21 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع صديق رضا بوزيان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022.

110 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع صديق رضا بوزيان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022.

111 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع أحلام بالاكحل، 23 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع سيرين بوزيان، 21 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع رشيد بوزيان، 20 و21 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع صديق رضا بوزيان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022.

112 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع سيف وسيرين بوزيان، 21 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة مع عائلة رضا بوزيان، 23 جانفي/كانون الثاني 2022.

113 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع رشيد بوزيان، 20 و21 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة مع مُنية بوعلي، 11 فيفري/شباط 2022.

114 مقابلات أجرتها منظمة العفو الدولية مع مُنية بوعلي، 23 أفريل/نيسان و19 ماي/أيار 2022.

ماثيو غالتييه

في 14 جانفي/كانون الثاني 2022، كان ماثيو غالتييه، وهو صحفي فرنسي مقيم في تونس العاصمة، يستخدم هاتفه الذكي لتصوير أفراد الشرطة وهم يعتقلون متظاهرين معارضين للرئيس قيس سعيّد وسط مظاهرة ضخمة مناهضة للرئيس، عندما لمحه شرطي يرتدي درعًا واقيًا للجسد وحذاءً ثقيلًا، وأمره بالتوقف عن التصوير. وردَّ ماثيو غالتييه قائلًا باللغة العربية إنه صحفي، فتقدم الشرطي نحوه وحاول انتزاع الهاتف منه. ثم شعر ماثيو غالتييه بأيادٍ تُمسك به وتحمله، وهو يصيح مرة تلو الأخرى أنه صحفي ويحاول أن يتشبث بأي شيء، مثل حاجز أو لافتة في الشارع، لمنعهم من الاستمرار في اقتياده. وألقاه أفراد الشرطة في شارع جانبي بجوار إحدى مركبات الشرطة، ثم راحوا ينهالون عليه ركلًا.[115]

وقال ماثيو غاتييه لمنظمة العفو الدولية: "كان رأسي مُوجها للأرض، ولم أكن أُبصر جيدًا. كل ما شعرت به هو الركلات. ربما كانت هناك لكمات أيضًا، ولكن الركلات كانت الأغلب".[116]

وبعد ذلك، شعر ماثيو غالتييه بشخص يسحبه من يديه، ويرفع رأسه من حيث كانت ملقاة، ورأى غالتييه أحد أفراد الشرطة ينحني ويرش مادة ما في عينيه، وبعدها لم يعد يرى أي شيء وكان كل ما يشعر به هو الركلات والضربات التي تنهال عليه. وفي النهاية، توقف الضرب، وشعر غالتييه أن أفراد الشرطة قد انصرفوا.[117]

وعثر إطفائي على ماثيو غالتييه وغسل له عينيه. ثم اقتاده شرطي، كان قد احتفظ بالبطاقة الصحفية الخاصة بماثيو غالتييه وبهاتفه، إلى مخفر قريب للشرطة. وكان هناك ثلاثة زملاء صحفيين لاحظوا ما حدث لماثيو غالتييه، فتبعوه وانتظروا خارج المخفر، بينما استجوبته الشرطة لفترة وجيزة.[118] وعندما أعادت الشرطة هاتف غالتييه، وجد أن بطاقة الذاكرة، التي تحتوي على الصور ومقاطع الفيديو، غير موجودة.[119]

وأفاد تقرير طبي، عرضه ماثيو غالتييه على منظمة العفو الدولية، بأنه يعاني من خدوش وكدمات في جبهته وظهره وبطنه وذراعه اليمنى، ومن إصابات في عينيه بسبب التعرض لمادة كيماوية.[120]

وفيما بعد، تقدم ماثيو غالتييه بشكوى إلى السلطات القضائية بشأن الاعتداء. وكانت المرة الأولى التي يقابله فيها عناصر الحرس الوطني، المكلفون بالتحقيق في الواقعة، يوم 22 جوان/حزيران 2022.[121]

115 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ماثيو غالتييه، 18 جانفي/كانون الثاني 2022.

116 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ماثيو غالتييه، 18 جانفي/كانون الثاني 2022.

117 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ماثيو غالتييه، 18 جانفي/كانون الثاني 2022.

118 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ماثيو غالتييه، 18 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناصر طلال، 22 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ناتاليا رومان، 25 جانفي/كانون الثاني 2022؛ مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع مصور فرنسي، 1 فيفري/شباط 2022.

119 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ماثيو غالتييه، 18 جانفي/كانون الثاني 2022.

120 تقرير طبي عن حالة ماثيو غالتييه، 14 جانفي/كانون الثاني 2022.

121 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع ماثيو غالتييه، 23 جوان/حزيران 2022.

مظاهرة ودعوة لمقاطعة الاستفتاء

في 4 جوان/حزيران 2022، منعت الشرطة في تونس العاصمة عددًا من المتظاهرين، بقيادة خمسة أحزاب سياسية معارضة للرئيس قيس سعيّد، من القيام بمظاهرة كان مخططًا لها خارج مقر الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، من أجل دعوة التونسيين إلى مقاطعة الاستفتاء على دستور جديد، وهو الاستفتاء الذي كُلفت الهيئة بالإشراف عليه.[122] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال عصام الشابي، الأمين العام للحزب الجمهوري الذي كان ضمن المتظاهرين، إن المتظاهرين توجهوا إلى مقر الهيئة فوجدوا الشارع المؤدي إلى المدخل مغلقًا بحواجز معدنية وبصف من أفراد الشرطة.

وحدث تدافع واشتباك متبادل بين المتظاهرين والشرطة، حيث حاول المتظاهرون اختراق صف الشرطة، بينما استخدم بعض أفراد الشرطة الرذاذ المخصص للسيطرة على الحشود ضد المتظاهرين، حسبما قال عصام الشابي لمنظمة العفو الدولية. وفي النهاية، قرر المتظاهرون الانسحاب وعقدوا مؤتمرًا صحفيًا مُرتجلًا في الشارع على مقربة من الموقع، للتحدث إلى وسائل الإعلام التي كانت تغطي الحدث.[123]

122 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع عصام الشابي، 15 جوان/حزيران 2022؛ بيان صادر عن الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء، التي تتألف من خمسة أحزاب سياسية، هي: حزب التكتل، والحزب الجمهوري، وحزب العمال، وحزب التيار الديمقراطي، وحزب القُطب، وجميعها معارضة للرئيس قيس سعيِّد. على الرابط: HTTPS://WWW.FACEBOOK.COM/100410522702686/PHOTOS/A.100773509333054/101704375906634/.

123 مقابلة أجرتها منظمة العفو الدولية مع عصام الشابي، 15 جوان/حزيران 2022.

6- نتائج وتوصيات

شهد العام الذي انقضى، منذ أن منح الرئيس قيس سعيِّد نفسَه سلطات واسعة في 25 جويلية/تموز 2021، تدهورًا في وضع حقوق الإنسان في تونس، سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى تزايد انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي السلطات التونسية.

وبالرغم من تعهد الرئيس قيس سعيِّد باحترام حقوق الإنسان، فقد فكك أو أضعف أو هدد ضمانات أساسية لحقوق الإنسان. وقد أحجمت السلطات التونسية عن شن حملات قمع واسعة على حقوق الإنسان، ولكنها ارتكبت انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان على نحوٍ لم يحدث قبل جويلية/تموز 2021، وبالأخص ضد منتقدي الرئيس ومن يُنظر إليهم على أنهم خصومه. ورغم أن هذه الانتهاكات لم ليست واسعة النطاق، فإنها كافية لإثارة مخاوف جديَّة بشأن مستقبل حقوق الإنسان في تونس.

وتتقدم منظمة العفو الدولية بالتوصيات التالية لمساعدة السلطات التونسية على التصرف بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان:

- يجب على الرئيس قيس سعيِّد أن يلغي فورًا المرسوم عدد 35 لسنة 2022 والمرسوم 11-2022، بما يكفل إلغاء الصلاحيات الممنوحة للرئيس بعزل القضاة، وتعزيز استقلال القضاء بإعادة المجلس الأعلى للقضاء الذي تم حله مؤخرًا.

- يجب على الرئيس قيس سعيِّد الالتزام علنًا بحماية المجال المدني للمجتمع المدني في تونس، وضمان الحفاظ على الحقوق المنصوص عليها في المرسوم عدد 88 لسنة 2011. كما يجب أن يوضّح ما إذا كانت الحكومة تعتزم تعديل المرسوم وكيف تخطط لإجراء تشاور فعَّال مع المنظمات غير الحكومية بشأن أي تعديلات تشريعية من هذا النوع.

- يجب على السلطات التونسية الكف عن أسلوب فرض قرارات تعسفية بمنع السفر، أو قرارات تعسفية بالإقامة الجبرية، وضمان ألا تُفرض مثل هذه الإجراءات إلا بأمر قضائي، وأن تكون محددة المدة وقابلة للطعن، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- يجب على السلطات التونسية الكف عن إجراء محاكمات عسكرية للمدنيين، والأمر فورًا بإسقاط جميع التهم المنسوبة لمن يواجهون ملاحقات قضائية بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، وإحالة جميع المحاكمات العسكرية الأخرى المتهم فيها مدنيون إلى محاكم مدنية، بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

- يجب على السلطات التونسية الكف عن إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية جنائية للأشخاص بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. ويجب على المحاكم التعامل مع التشهير باعتباره تهمة مدنية وليست جنائية، وعدم فرض أي عقوبات جزائية عليه.

- يجب على السلطات التونسية إلغاء أو تعديل البنود القمعية التي استُخدمت في فرض قيود على حرية التعبير، مثل البنود الواردة في المجلة الجزائية ومجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، التي تحظر إهانة الرموز والهيئات العامة والمسؤولين الحكوميين، وكذلك المرسوم رقم 14-2022 بشأن مقاومة المضاربة غير المشروعة.

- يجب على السلطات التونسية السماح للمتظاهرين السلميين بعقد تجمعات عامة للتعبير عن آرائهم دون عوائق، وعدم فرض قيود شاملة أو غيرها من القيود غير المعقولة، كما يجب عدم استخدام القوة المفرطة لتفريق متظاهرين سلميين.

- يجب على السلطات القضائية التحقيق مع أي مسؤول تظهر مسؤوليته عن فرض قرارات تعسفية بمنع السفر أو بالإقامة الجبرية، وإجراء ملاحقة قضائية لأي مسؤول تتبين مسؤوليته عن انتهاكات حقوق الإنسان الموثَّقة في التقرير الحالي ومحاسبته.

المرفق 1- رسالة إلى رئيسة الحكومة

السيدة نجلاء بودن

رئيسة الحكومة التونسية

مقر رئاسة الحكومة

ساحة الحكومة، القصبة، **1020** تونس

الهاتف: **(216-71) 565 400**

البريد الإلكتروني: **boc@pm.gov.tn**

13 جويلية/تموز **2022**

معالي السيدة رئيسة الحكومة،

تحية طيبة وبعد

أبعث إليكم هذه الرسالة راجية إمدادنا في منظمة العفو الدولية ببعض المعلومات المتعلقة بعدد من انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها السلطات القضائية وقوات الأمن التونسية، ووثّقتها منظمة العفو الدولية على مدار العام الماضي. وسوف تُصدر المنظمة قريبًا تقريرًا، يُنشر في وقت لاحق من الشهر الجاري، عن حالة حقوق الإنسان في البلاد بعد عام من حصول الرئيس قيس سعيِّد على سلطات استثنائية في 25 جويلية/تموز 2021.

ومنظمة العفو الدولية منظمةٌ دولية غير حكومية وغير هادفة للربح، تضم في عضويتها أكثر من 10 ملايين شخص في شتى أنحاء العالم، وتقوم ببحوث وأنشطة كسب التأييد بشأن قضايا حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، ومقرها الرئيسي في لندن.

وسوف يكون من دواعي امتناني أن توافينا الحكومة التونسية بردود على الاستفسارات التالية:

1. في 31 ديسمبر/كانون الأول 2021، قبضت السلطات التونسية على كل من نور الدين البحيري وفتحي البلدي خارج منزليهما في تونس العاصمة، ثم نقلتهما إلى أماكن لم يُفصح عنها، ونقلت نور الدين البحيري لاحقًا إلى الاحتجاز في المستشفى. واستمرت السلطات في احتجاز الرجلين، دون السماح لهما بالاتصال بمحامين، ودون تقديم أدلة على اتخاذ

إجراءات قضائية ضدهما، إلى أن أفرجت عنهما يوم 7 مارس/آذار 2022 بدون تهم. **لذلك، يُرجى إيضاح الأساس القانوني للقبض على نور الدين البحيري وفتحي البلدي واحتجازهما، وخاصة ما إذا كان هناك أمر من محكمة أو أي إجراء قضائي برَّر القبض عليهما واحتجازهما. كما يُرجى إيضاح ما إذا كان أي من الرجلين يخضع حاليًا لتحقيق جنائي من خلال إجراء قضائي، مع إيضاح طبيعة هذا التحقيق، في حالة وجوده، والاتهامات التي استند إليها.**

2. في 14 جانفي/كانون الثاني 2022، فرَّقت قوات الأمن التونسية بعنف متظاهرين تجمَّعوا في وسط تونس العاصمة. وقد وثَّقت منظمة العفو الدولية عدة حالات استخدمت فيها قوات الأمن القوة المفرطة، بما في ذلك الضرب بالهراوات واستخدام خراطيم المياه، ضد متظاهرين سلميين، مما يُعد انتهاكًا لمعاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذان انضمت إليهما تونس كدولة طرف. **لذلك، يُرجى إيضاح أي خطوات اتخذتها السلطات لإجراء تحقيقات عاجلة ووافية ومستقلة ونزيهة وشفَّافة وفعَّالة بخصوص الادعاءات والأنباء عن استخدام القوة المفرطة بشكل غير قانوني ضد المتظاهرين، أو بخصوص أي أفعال أخرى غير قانونية على أيدي قوات الأمن في تونس العاصمة يوم 14 جانفي 2022؛ كما يُرجى إيضاح أي خطوات اتخذتها السلطات لمحاسبة أي مسؤول عمومي أو فرد من أفراد قوات الأمن ثبتت مسؤوليته عن الأفعال غير القانونية المذكورة آنفًا. ويُرجى أيضًا إيضاح الخطوات التي اتخذتها السلطات لكي تكفل للضحايا وعائلاتهم سُبل نيل العدالة والانتصاف الفعَّال.**

3. في 30 مارس/آذار 2022، طالب الرئيس قيس سعيِّد السلطات القضائية بفتح تحقيقات بحق أعضاء في مجلس نواب الشعب، الذي كان مُجمَّدًا آنذاك، ممن شاركوا في جلسة عامة عبر الإنترنت في اليوم نفسه. وتفيد المعلومات المتوفرة لدى المنظمة أن السلطات القضائية فتحت تحقيقات بحق 20 على الأقل من النواب السابقين فيما يتصل بمشاركتهم في الجلسة العامة عبر الإنترنت يوم 30 مارس/آذار 2022، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية، الذي يفرض عقوبة الإعدام. **لذلك، يُرجى إيضاح إجمال عدد النواب السابقين الذين يخضعون للتحقيق أو المحاكمة أمام السلطات القضائية فيما يتصل بالجلسة العامة عبر الإنترنت يوم 30 مارس/آذار 2022. كما يُرجى إيضاح الأسس القانونية لهذه التحقيقات أو المحاكمات، والاتهامات المنسوبة لهم.**

4. منع مسؤولو شرطة الحدود في مطار تونس-قرطاج الدولي السيدة الونيسي من السفر للخارج، في 15 جوان/حزيران 2022 و24 جوان/حزيران 2022، واستشهدوا في الحالتين بوجود قرار بمنعها من السفر دون تقديم مزيد من التفسيرات. ولم تتوصل السيدة الونيسي لأي أدلة على وجود أي أمر من محكمة أو إجراء قضائي يمنعها من مغادرة تونس. **لذلك، يُرجى إيضاح طبيعة منع السفر المفروض على السيدة الونيسي، والأساس القانوني له، ومبرر فرضه.**

5. منع مسؤولو شرطة الحدود في مطار تونس-قرطاج الدولي أسامة الصغير من السفر للخارج، في 19 جوان/حزيران 2022 و25 جوان/حزيران 2022، واستشهدوا في الحالتين بوجود قرار بمنعه من السفر دون تقديم مزيد من التفسيرات. **لذلك، يُرجى إيضاح طبيعة منع السفر المفروض على أسامة الصغير، والأساس القانوني له، ومبرر فرضه**

6. في خطاب بُث يوم 24 فيفري/شباط 2022، أشار الرئيس قيس سعيِّد إلى اعتزامه منع جمعيات المجتمع المدني في تونس من الحصول على تمويل أجنبي. وخلال الأسابيع التي سبقت الخطاب، أصبح معروفًا للرأي العام أن هناك مشروع قانون بتعديل المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بالجمعيات. ومن شأن مشروع القانون أن يهدد حقوق الإنسان في تونس، بما في ذلك الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. **لذلك، يُرجى إيضاح الوضع الحالي لمشروع القانون المعدِّل للمرسوم عدد 88 لسنة 2011؛ وما إذا كانت السلطات التونسية تعتزم تعديل أو إلغاء المرسوم عدد 88 لسنة 2011؛ وإذا صح ذلك يُرجى إيضاح جميع الإجراءات التي تعتزم السلطات التونسية اتخاذها لكي تكفل بشكل كامل وفعَّال الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها بما يتماشى مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي انضمت إليها تونس كدولة طرف.**

وأخيرًا، أؤكد لمعاليكم أن منظمة العفو الدولية ملتزمة بإدراج ردودكم في تقرير المنظمة، في حال تلقيها في موعد أقصاه **20** يوليو/تموز **2022**.

ويسرنا تزويدكم بأي معلومات إضافية ترغبون في الحصول عليها. ويمكنكم الاتصال إما بالبريد الإلكتروني **amna.guellali@amnesty.org**، وإما بالفاكس على الرقم: **0021658545730**.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والاحترام.

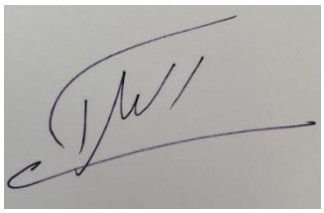

آمنة القلالي

نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

معلومات الاتصال

info@amnesty.org

www.facebook.com/AmnestyArabic

AmnestyAR@

amnesty.or/ar

منظمة العفو الدولية

Amnesty International
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4.0). (أنظر https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode)

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا منظمة العفو الدولية.

رقم الوثيقة: **MDE 30/5876/2022**
تاريخ الإصدار: **جويلية/تموز 2022**
اللغة الأصلية: **الإنجليزية**

©منظمة العفو الدولية 2022